مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي
(العراق بعد عام 2005 إنموذجاً)

أ.م.د : زيد عدنان محسن العكيلي (*)
الباحث : أمير مالك مليوخ (**)

Constituents and obstacles effectiveness of the political system
(Iraq after the 2005 model)

It seeks all political regimes, whether democratic or non-democratic to find the principle of effectiveness in the political system, institutions with a view to the continuity of the political system and the sustainability of the survival of the structures and frameworks for the political system and the principle of political effectiveness cannot be achieved without fundamental constituents may vary according to the nature of peoples and values prevailing and based this principle on the degree of interaction between the community and the institutions of the political system, whether this is a positive interaction that reflected his image on the system's defense community institutions and the form of the system so that the citizen does not feel the situation of political alienation and there is no form of political gap between the society and the political system. As for the negative reaction that might take the pattern of imposing political system institutions,

some of the values that force him to demonstrate to interact with institutions .

تسعى جميع الانظمة السياسية سواء كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية الى ايجاد مبدأ الفاعلية في مؤسسات النظام السياسي بهدف استمرارية النظام السياسي وديمومة بقاء البنى والأطر الخاصة به. ومبدأ الفاعلية السياسية لا يمكن أن يتحقق بدون مقومات أساسية قد تختلف بإختلاف الأنظمة وطبيعتها وشكلها وقيَم المجتمع . ويرتكز هذا المبدأ على درجة التفاعل بين المجتمع ومؤسسات النظام السياسي سواء كان هذا التفاعل إيجابي الذي تتجسد صورته بقيام النظام بتلبية احتياجات ومطاليب المجتمع .بحيث ان المواطن لا يشعر بحالة الأغتراب السياسي. وأما التفاعل السلبي الذي قد يأخذ نمط فرض مؤسسات النظام السياسي بعض القيم التي تجبره في التظاهر بالتفاعل مع المؤسسات . ومع ذلك فأن مبدأ الفاعلية لا يمكن ان يتحقق بدون عوامل مهمة تتمثل بالمؤسسات والثقافة السياسية والمشاركة السياسية ، بسبب لجوء الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة في العراق بعد عام 2005 لمبدأ التوافقية في إدارة المؤسسات والأجهزة الحكومية ، من خلال تقسيم السلطة وفقاً لمعطيات الطائفية السياسية أدى إلى ظهور وإزياد الأزمات السياسية مما آثر ذلك بشكل سلبي على أداء المؤسسات الحكومية في تحقيق الأهداف وحل المشكلات. انتج هذا الامر الهوة السياسية بين المجتمع والنظام السياسي بحيث فشلت النخبة السياسية من اقناع المجتمع بالتفاعل المساهم والايجابي اتجاه النظام بل أصبحت بعض المؤسسات غير الحكومية تمارس دوراً في تعبئة المجتمع نحو رؤيتها وأهدافها والسبب يعود إلى ضعف النظام السياسي من احتواء المجتمع من خلال سياساتها العامة التي يطلقها من أجل تحقيق الشرعية الانجازية فضلاً عن وجود معوقين أساسيين هما الفساد والإرهاب فأصبح الحديث على فاعلية النظام السياسي العراقي غير ممكن في ظل سياسة النخبة الحالية ، ولهذا سيتم التركيز في هذه الدراسة مبحثين أثنين يتضمنان ألآتي :

المبحث الأول : مقومات فاعلية النظام السياسي .

المبحث الثاني : معوقات فاعلية النظام السياسي .

المبحث الأول : مقومات فاعلية النظام السياسي

يؤدي الأداء المؤسسي دوراً كبيراً في إبراز نجاح الدولة أو فشلها وفي تأمين فاعلية نظامها السياسي وبقائها من خلال مسؤوليتها العليا في رسم السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع وتمتعها بقدرات تميزت بها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، لذلك فإن تحقيق الفاعلية لضمان بقاء أي نظام سياسي ديمقراطي وإستقرار الدولة يتطلب ثلاثة عناصر رئيسية وهي المؤسسات والمشاركة السياسية والثقافة السياسية وسوف يتم تناولها في هذا المبحث .

المطلب الأول : المؤسسات .

قبل الدخول في بيان المؤسسات والخصائص التي تتوافر بها لابد لنا أولاً من بيان النظام السياسي ، فالنظام السياسي ((هو بناء سياسي مؤسسي، تتفاعل في إطاره الداخلي، بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع . أو إنه ، مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية ، ومن هذه العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي : التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي، ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه)) .[1] إذن من خلال تلك التعريفات نستطيع أن نلاحظ بأن النظام السياسي هو بناء مؤسسي قائم على مؤسسات ، وهذه المؤسسات تتفاعل في ما بينها من أجل تحقيق التوازنات وحفظها داخل إطار الدولة . نظراً لأهمية المؤسسات الحكومية في المجتمع ودورها المحوري في تنفيذ السياسات الحكومية ، فأنها تكتسب مكانة خاصة وينظر إليها المواطنون بشيء من الأحترام أو الرهبة أحياناً .[2] فإن وجود المؤسسات داخل الدولة غير كافٍ في تحقيق فاعلية النظام السياسي مالم تتصف تلك المؤسسات بمجموعة صفات من شأنها تسهم بشكل

كبير في إرساء سياسة عامة جيدة ، تؤدي بواقع الحال إلى تفاعل المجتمع مع النظام السياسي ونستطيع أن نحدد تلك الخصائص أو الصفات بما يأتي.

1- المأسسة .

وتعني بناء سلطة مدنية موحدة، تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن إنتمائهم الديني، أو العرقي، أو الايديولوجي، إقامة نظام قانوني، مبني على أساس احترام الحقوق العامة، وتوزيع المهمات على أساس الكفاية والقدرة على الإنجاز وهذا يؤدي إلى ظهور وظائف سياسية متباينة تنميه بنى متخصصة لممارسة هذه الوظائف والعمل على توسيع مشاركة الجماعات في الحياة السياسية العامة.[3] فالمأسسة هي نقيض الشخصنة فهي تعني وجود الأطر القانونية والمؤسسية الثابتة والمستقرة التي من خلالها يمكن خلق الثقة المتبادلة ما بين المجتمع ومؤسسات النظام السياسي من خلال تعزيز دور المواطن في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

2- التمايز الوظيفي .

التمايز هو التباين أو التخصص الوظيفي الذي تقوم عليه أبنية أو مؤسسات النظام السياسي في الدولة أو بمعنى التخصص والفصل بين الأدوار وكذلك بين المؤسسات في المجتمع الآخذ في التحديث فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية التي تفرضها السياسة العامة للنظام كلما زاد تعقد أبنية المؤسسات فيه وكلما تزايد عدد الوحدات السياسية والإدارية.[4] ولضمان تحقيق الفاعلية والإستقرار لابد من النظام السياسي من توزيع الوظائف ضمن حدود السلطات فالسلطة التشريعية تؤدي وظيفة تشريع القوانين والسلطة التنفيذية تنفيذ القوانين والسلطة القضائية تطبيق القانون، وهذا المفهوم أرتبط بالأنظمة الديمقراطية وهذا الأمر لا يكفي مالم يتحقق الإستقلال الوظيفي بين السلطات الذي يمنع من هيمنة سلطة على أخرى وبالتالي يمنع أي حالة من الركود أو الإنسداد السياسي داخل النظام السياسي .

3- الشرعية .

الشرعية هي قبول سلطة الآخر ، وشرعية الحكومة تعني إن المواطنين قد قبلوا تلك الحكومة واعترفوا لها بأنها سلطة شرعية ومن حقها إصدار القرارات والتنظيمات وفرض القانون ويرتبط مفهوم الشرعية بمفاهيم أخرى هي المواطنة والديمقراطية والمسؤولية والمحاسبة وقد يقبل المواطنون ببعض أجزاء من أنشطة الحكومة وسياستها، وفي الوقت ذاته يرفضون أجزاء أخرى، وإنخفاض شرعية الحكومة يعني إضعاف الحكومة (المؤسسات) وتعرضها للإنهيار لذلك فالشرعية ترتبط بإستقرارمؤسسات النظام السياسي في الدولة.[5] ولكي يتجنب النظام السياسي ما يقوض إستمراره وكيانه، لابد من وجود عنصر يصونه ويحافظ على بقائه وتطوره ، وهو عنصر الشرعية . فشرعية أي نظام سياسي لكي تتحقق لا بد للنظام من أن يحصل على مستوى معين من الرضا والقبول المجتمعي ، ويتوقف تحقيق هذا المستوى على قدرة النظام وفاعليته لمواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي يتعرض اليها.[6]

4- القدرة المؤسسية .

إن النظام السياسي يعتمد بشكل كبير على القدرة المؤسسية التي من خلالها يُعكس كفاءة سياسته العامة باعتبار أن مؤسسات الدولة وأجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية هي التي تصنع القوانين والقواعد وتقوم بتنفيذها كما أنها توفر الأمن والإستقرار للمجتمع.[7] والذي بدوره ينعكس على إستقرار النظام السياسي ، لذلك فإن القدرة تمثل ضرورة توافر قدرات معينة للنظام السياسي مثل قدرته على إزالة الإنقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع ، وعلى الإستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة وقدرته على الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع .[8] فالقدرة هي بسط يد النظام السياسي ومؤسساته على المجتمع وقابلية النظام السياسي وقوة مؤسساته من فرض السياسات العامة التي يتبناها النظام السياسي ولهذا فإن قدرات النظام السياسي تتعدد بحسب ما يقرهُ النظام السياسي في ممارسة حقهِ في قيادة المجتمع وهذا الحق لكي

يكون مشروعاً لابد أن يكون لحفظ التوازنات المجتمعية داخل حدود الدولة .
فالقدرات المؤسسية للنظام السياسي هي:
أ. قدرات استخراجية: يتعلق الأداء الإستخراجي للنظام السياسي بتعبئة الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أم المجتمع الدولي (قروض، هبات، مساعدات)، هذا النشاط تمارسهُ كل النظم السياسية بلا إستثناء وأن اختلفت أساليب وفاعلية الممارسة من نظام إلى آخر. ويمكن قياس الأداء الإستخراجي عن طريق تقدير الحجم المطلق من الموارد التي يحوزها النظام وحساب متوسط نصيب كل فرد منها والشرائح الإجتماعية التي تتأثر بها ومعدل الناتج القومي الإجمالي . [9]
ب– قدرات توزيعية : ينصرف الأداء التوزيعي للنظام السياسي إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع ، ويمكن قياسها عن طريق تقدير كمية القيم الموزعة وحجم المستفيدين منها وبهذا الصدد يمكن التمييز بين الإعتمادات الحكومية لتلبية الإحتياجات المادية للأفراد والإعتمادات المخصصة لتنمية النشاط الإقتصادي كالقروض أو السلف التي تقدم للمشروعات الصغيرة والإعتمادات الموجهة إلى مرافق الصحة والأمن والدفاع والتعليم ، ويقال بإرتفاع مستوى الأداء التوزيعي لنظام الحكم بكمية القيم الموزعة وإتساع نطاق المستفيدين من التوزيع . [10]
ت– قدرات تنظيمية : بمعنى ضبط السلوك المجتمعي وتنظيمه فالنظام السياسي يرتبط بمجموعة من الأنشطة التنظيمية أو الضابطة والواجبات والإلتزامات والعقوبات المترتبة على الجرائم أو انتهاك القوانين . وتختلف النظم السياسية بهذه القدرة باختلاف ما يأتي :
– عدد وأنماط الأنشطة التي يتم تنظيمها والجماعات التي يتم تنظيمها .
– الحدود الاجرائية أو الإجراءات المتعلقة بفرض القوانين .
– أنماط وشدة العقوبات المترتبة والتي تستخدم لضمان الإلتزامات . [11]
ث – القدرات الرمزية : تتضمن تأكيدات للقيم وعرض للطقوس والرموز السياسية وهذه الرموز قد تكون في شكل عطل وطنية أو تماثيل ونصب تذكاري لشخصيات

تاريخية يمجدها ويوقرها النظام السياسي وكما تشمل الشعارات والعبارات والخطب السياسية وأغلب الخطب السياسية تتضمن ذكريات تاريخية وقيم أيديولوجية كالمساواة والحرية والعدالة ومثل الشجاعة والولاء الرمزي للنظام السياسي ، قد يحقق نتائج مرضية محلياً ودولياً كما قد يعزز الجوانب الأخرى من أداء النظام السياسي . (12)
فالنظام المبني على المؤسسات يكون قادرة على التكيف ، بمعنى إنهُ قادر على مواجهة التحول وصيانة بقائه والتجدد حسب العصور التاريخية المختلفة وكذلك لا يعدُ النظام مؤسسياً إلا إذا اتسم بنيانهُ بالتعقيد أي عدم خضوع وظائفه السياسية لمؤسسة واحدة . (13)

ومن الناحية الواقعية فأن المؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي سواء كانت تشريعية أم تنفيذية أو قضائية من حيث المأسسة تمثل تقاسم للسطات وليس لوظائف السلطات وهنا تبرز شخصية الأحزاب والقوى السياسية على إدارة المؤسسات والعاملين فيها وهذا ما يسمى بشخصنة السلطة لصالح الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة ، فكل حزب أو قوى سياسية تعيد النظر في هيكل المؤسسة ، والتنظيم الإداري ، وتنصيب الشخصيات الموالية لها في إدارة مفاصل المؤسسة ، فضلاً عن وضع برنامج للمؤسسة من خلال رؤية الحزب أو القوى إتجاه الوضع . وهذا الأمر مع إستمرار تبديل المؤسسات والتقاسم ينخفض مستوى الإنتاج أو الأداء الخدمي للمجتمع بسبب ، إنعدام الخطط الإستراتيجية الصادرة من قبل المؤسسات الحكومية ، وغياب الرقابة البرلمانية على الأداء المؤسسي ، التغيير المستمر بين الكوادر الوظيفية ، أنتج عدم إستقرار المؤسسات و عدم الإستقرار يؤدي إلى ضعف الأداء الحكومي في تقديم الخدمات للمجتمع وهذا الأمر يجعلنا أمام نقص أو ثلم في مبدأ الشرعية من خلال عدم تحقق الإنجاز و عدم تحقيق الشرعية الأدائية.

أما التمايز الوظيفي أو التخصص لم تخل العملية السياسية في العراق بعد عام 2005 من محاولة هيمنة السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الوزراء السابق " نوري المالكي " على أعمال السلطة التشريعية برئاسة "اسامة النجيفي " وهذا الأمر يشير إلى عدم إنسجام بين السلطتين في إدارة النظام السياسي ، وأفضل قرينة لهذه الرغبة ، هو قرار

المحكمة الإتحادية العليا رقم : 43/ إتحادية / 2010 في 12/7/2010 ، حول إقرار قانون وزارة البلديات والأشغال العامة رقم 20 لسنة 2010 الذي نص على (أن الدستور تبنى مبدأ الفصل بين السلطات وقد خص السلطة التنفيذية لتقديم مشروعات القوانين وليس لمجلس النواب الا تقديم مقترحات القوانين الى السلطة التنفيذية وان تقديم مشروعات القوانين من جهة غير السلطة التنفيذية يعد مخالفة دستورية) . [14]

وإستمر الحال حتى صدور قرار آخر يمنح الصلاحية لمجلس النواب حق إقتراح القوانين بموجب قرار المحكمة الإتحادية المرقم : 21/إتحادية /إعلام /2015 وموحدتها 29/إتحادية / إعلام /2015 في 14/4/2015 ، الذي تضمن (إعتماد مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الإختصاص والصلاحية يلزم أن يكون مراعيا لهذا المبدأ، وأن لا يكون من بين القوانين التي يشرعها مجلس النواب مباشرة ما يمس هذا المبدأ ومن تلك القوانين التي تمس هذا المبدأ هي القوانين التي ترتب التزامات مالية على السلطة التنفيذية لم تكن مدرجة في خططها أو موازناتها المالية دون التشاور معها وأخذ موافقتها بذلك وكذلك القوانين التي تتعارض مع المنهاج الوزاري الذي نالت الوزارة الثقة مجلس النواب على أساسه . [15]

أما الشرعية فانها تمثل ركن واحد وهي الشرعية الانتخابية دون الشرعية الانجازية فان الحديث عم شرعية المؤسسات في النظام السياسي العراقي تبقى ناقصة لركن مهم واساسي في تحقيق التفاعل بين المجتمع والنظام السياسي . و بخصوص القدرات المؤسسية ، فإن النظام السياسي العراقي قد تمكن في تعزيز القدرة الإستخراجية فيما يتعلق بالنفط وأصبح مصدر التمويل وهذا الأمر جعل إقتصاد العراق إقتصاداً ريعياً ، أحادي الجانب وبالمقابل لم يبد النظام السياسي ومؤسساته إلى مرافق أخرى إستخراجية كالإهتمام بالزراعة ، والصناعة المحلية ، والإستثمار، وغيرها ، فضلا عن القدرات التوزيعية فإن هناك تفاوت في توزيع الدخول وعدم وجود عدالة إجتماعية ،علاوة عن توزيع المشاريع بين المدن والقرى والأرياف ، أما الرمزية فإن النظام لم يبين ماهية المناسبات الوطنية والدينية وينظمها في قانون موحد ، ولم يقدم على خلق رمزية للعراق الجديد التي تعد إحدى وسائل تحقيق التجانس المجتمعي .

المطلب الثاني :المشاركة السياسية .

تعد المشاركة السياسية أحد مقومات فاعلية النظام السياسي وضمانة لإستمرارية عمله في حدود الدولة ، فالمشاركة السياسية بوصفها ((سلوكاً سياسياً يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة ، وإتخاذ القرارات على المستويات كافة ، وإختيارالنخب الحاكمة في مختلف المواقع ، ومراقبة الأداء الحكومي ، والتعبير عن الآراء في وسائل الإتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة إهتمامات الرأي العام ، وترتبط ممارسة هذا السلوك بما يتمتع به المواطنون من وعي بحقوقهم وواجباتهم السياسية ودرجة إهتماماتهم بالمجريات السياسية على أرض الواقع ، وإتجاهات الأفراد وآرائهم نحو مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشمل عليه من نخبة حاكمة وأحزاب سياسية ونظام إنتخابي وما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين و أطر مؤسسية لتنظيم الممارسة الديمقراطية)). [16]

ومن خلال ما تقدم نستطيع أن نستنتج تعريفاً للمشاركة السياسية وهي ((مجموعة الأنشطة أو الجهود الفعالة التي تصدر بشكل إرادي او موجه في إختيار شكل النظام السياسي أو النخب السياسية والحكومية أو السياسيات العامة التي ترسمها المؤسسات الحكومية ، عبر قنوات متعددة كالأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو جماعات الضغط أو وسائل الإتصال ، بموجب آليات الإستفتاء أو التصويت والترشيح والإعتصام والتظاهر)). و تصنف المشاركة السياسية على أنها أنشطة إلى مجموعتين : [17]

1-أنشطة تقليدية أو عادية : أبرزها التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية ، حضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة ، والمشاركة في الحملة الإنتخابية بالمال أو الدعاية ، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية ، والإتصال بالمسؤولين ، والترشيح للمناصب العامة ، وتقلد المناصب السياسية .

2-أنشطة غير تقليدية : وتنقسم إلى أنشطة قانونية شرعية مثل الشكوى أو الإعتصام أو التظاهر وبعضها غير قانوني وشرعي وفق قواعد النظام السياسي ، قد يلجأ

المواطنون إليه للتعبير عن مطالبهم أو الإحتجاج على سياسة الحكومة حينما تنعدم الطرق الشرعية إلى نتائج مرضية للمجتمع وتأخذ هذه الأنشطة سلوكيات متعددة كتخريب الممتلكات قد تكون حكومية أو حزبية ، حرق اللافتات ، قطع الطرق ، شاعة الفوضى ، الإقتتال والثورة على النظام السياسي .

ونستطيع بأن نطلق عليها بـ (النشاطات العنيفة) وبموجب هذه الأنشطة يحصل إرباك في الإستقرار السياسي ويكون النظام السياسي ومؤسساته في حالة قريبة من الإنهيار ، مالم تكن النخبة السياسة الحاكمة على درجة عالية من إدراك الواقع ، واللجوء في تعديل سياستها والإسراع في إعادة النظر في المؤسسات لغرض تحقيق الإستجابة السياسية والإجتماعية والاقتصادية وبالتالي الحفاظ على النظام السياسي ويعتبر هذا النوع من المشاركة السياسية من أخطر أنواع المشاركة السياسية.

تختلف نسبة وفاعليه المشاركة السياسية من مجتمع لآخر وذلك لأسباب ذاتية تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته وأهتمامه بأمور السياسة وشؤونها ، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان يسمح بالمشاركة السياسية الفعليه أو لا يسمح بها . ويتوقف ذلك على ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية ومقدار الممارسات الديمقراطية ، من خلال ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من الإنخراط في العمل السياسي لإختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسبهم والتي تعمل على تحقيق مصالحهم . [18]

وتأخذ المشاركة السياسية نوعين فرضتها طبيعة الأنظمة السياسية إتجاه مجتمعاتها وهي :

1-المشاركة السياسية الطوعية : ويطلق عليها كذلك بالمشاركة المستقلة ، أو الإيجابية أو الديمقراطية وهذا النوع من المشاركة يعد سمة من سمات المجتمعات المتقدمة ، والمشاركة هنا تعني مشاركة أفراد المجتمع ككل دون تمييز في مؤسسات النظام سياسي بصفتهم مواطنين يمتلكون الحق في الأسهام في الحياة السياسية بشكل عام .[19] وهنا تمثل المشاركة السياسية مؤشراً تفاعلياً لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة ، وبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة

السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية . [20]

2-المشاركة السياسية المعبئة : وهي المشاركة غير الديمقراطية ، أو السلبية ، ويرتبط هذا النوع من المشاركة السياسية بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعكس نمط المشاركة السياسية ، إذ إن طبيعة الواقع الإجتماعي الذي يقوم على الانتماءات الإجتماعية المتعددة لما تحوي من قيم فرعية وقبلية أو طائفية أو دينية تؤثر في المشاركة السياسية ، وعلى الرغم من أي مجتمع من المجتمعات لا يخلو من هذا التعدد وهذه القيّم المتعددة لكن تكون بدرجات متفاوتة من حيث عددها ووعيها السياسي . [21]

ونستطيع القول بأن المشاركة السياسية في العراق تأخذ ثلاثة أنماط من الممارسات السياسية تتمثل بالآتي.

1- المشاركة السياسية وإختيار شكل ونوع النظام السياسي :

يمارس المواطنون دوراً كبيراً في إختيار نوع وشكل الحكم خصوصاً في المجتمعات التي تمر بمرحلة أنتقال سياسي ، وهذا الدور يقوم به المجتمع السياسي الذي يمتلك الحق في ممارسة الإستفتاء الشعبي لقبول أو لتعديل أو لإلغاء القانون الأعلى في البلاد (الدستور) الذي من خلاله يتم تثبيت الحقوق والحريات وبيان السلطات ومؤسسات النظام السياسي وطريقة التفاعل السياسي بين المجتمع والنظام السياسي ، وهذه المشاركة تعد حجر الأساس في المشاركات السياسية الأخرى ، ولهذا فقد تمارس الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط وسائل الإتصال المتنوعة دوراً كبيراً في إيقاع التأثيرعلى المجتمع لغرض تحقيق الأهداف التي تروم تحقيقها إتجاه النظام السياسي الجديد . وهو ما ينطبق في الشأن العراقي على الأستفتاء الشعبي العام الذي أصبح في آواخر عام 2005 والذي بموجبه تم الموافقة على الدستور العراقي ، وتجدر الاشارة بان المؤسسة الدينية عن طريق ممثلها السيد " أحمد الصافي " وعضو الجمعية الوطنية سابقاً وجه المواطنين في بيان له حول الدستور قائلاً ((أن المرجعية الدينية في النجف الأشرف تحث المؤمنين

بالتصويت للدستور بكلمة نعم وذلك لان إقرار مسودة الدستور يخرج العراق من الفترة الحرجة التي يمر بها)).[22] حيث كانت قناعة التيار الصدري بخلاف ذلك بسبب عدم قناعته بالمسودة بالاضافة لكونها كانت ضمن الرعاية الأمريكية الذي أعلن المقاومة ضد وجودها في العراق بالمقابل فأن الحزاب السياسية الكوردستانية قد عمدت بأن يكون لها دور واضح في النظام السياسي بعد عام 2003 وبذلك هي ثبتت أغلب حقوقها التي كانت تسعى إليها .أما ((المكون العربي السني فكانت هيئة علماء المسلمين وبعض القوى السياسية السنية قد أعلنت موقفها الرافض لمسودة الدستور وحث جميع العراقيين بالتصويت ضده)) .[23] وبتاريخ 15 تشرين الأول عام 2005 تم الأستفتاء العام وجاءت نسبة التصويت العامة 63% من عدد الناخبين المسجلين وقد أعتبر الدستور بمجموعه وثيقة إيجابية من الغالبية الشيعية والكوردية التي كانت نسبة التصويت في أقليم كوردستان 99 % لصالح الدستور بالمقابل صوتت محافظة الأنبار ضد الدستور بنسبة 96% وصلاح الدين بنسبة 82 % والموصل بنسبة 55 % بالضد و 45 % لصالح الدستور ويعود السبب في ذلك بسبب تأييد الحزب الاسلامي لمسودة الدستور بعد أجراء التعديلات الأخيرة عليها قبل عرضه للتصويت .[24] وهنا جاءت نتائج التصويت على الدستور وفقاً لرؤية المؤسسات الدينية والقوى السياسية والحزبية التي كانت تنقسم في رأيها بين مؤيد ورافض للدستور .

2- المشاركة السياسية والعملية السياسية :

ويقصد بالعملية السياسية على أنها ((الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة ، أو التي تعبر عن ممارستهم الفعليه لها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم والعملية السياسية بهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة)) .[25]

وتأخذ المشاركة السياسية في هذا المجال حق تأسيس الأحزاب أو التجمعات السياسية والانضمام اليها .أو من خلال حق كل مواطن في المشاركة في مناقشة القضايا السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية ذات الطابع السياسي الذي تدخل حيز

إهتمامه عبر وسائل الإتصال أو اللقاءات المباشرة ، وكذلك إنتخاب من يمثله في البرلمان فضلاًعن رغبة في طرح نفسه كممثل عن الآخرين من خلال ترشحه إلى مناصب حكومية متعددة سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو نقابية أو حزبية وهذا النوع من المشاركة نستطيع بأن نطلق عليه بـ(التجديد السياسي) لضمان فاعليه العملية السياسية بشكل مستمر.فأن النظام السياسي العراقي ضمن حق تشكيل الاحزاب والكيانات السياسية لذلك فأن المجتمع السياسي مارس هذا الدور من خلال الأنتخابات التي جرت في الدورة الإنتخابية الأولى التي كانت من عام 2006 الى 2010 والدورة الإنتخابية الثانية من عام 2010 إلى 2014 والدورة الإنتخابية الثالثة من 2014 الى 2018 فضلاً عن الأشتراك في أختيار ممثليه في مجالس المحافظات غير المنتظمة في أقليم فالتجديد السياسي هو عملية سياسية يقوم من خلالها المجتمع الناخب في أختيار من يمثله أو يمنح لنفس المرشح أصواته ويُعيد أنتخابه على صعيدي الحكومات الاتحادية والمحلية دون المساس في أطر المؤسسات الحكومية .حيث حرصت جميع القوى والاحزاب السياسية الى دفع جماهيرها نحو المشاركة في الأنتخابات وقد بينت المؤسسة الدينية في النجف الأشرف في أستفتاء قدم إلى مكتب السيد السيستاني حيث صدر الرد بما يلي " إن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها وعلى المواطنين–رجالاً ونساءاً– أن يشاركو فيها مشاركة واسعة، ليضمنوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بد أيضاً من التجنب عن تشتيت الأصوات وتعرضها للضياع وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".[26] وكذلك الحال إلى المكونات الأخرى حيث عمدت القوى والأحزاب إلى عملية التحشيد الأنتخابي من أجل تثبيت التمثيل في الحكومة الأتحادية.

3- المشاركة السياسية والسياسة العامة :

أن مشاركة الأفراد في السياسة العامة لا تعني بالضرورة مشاركتهم في رسم السياسات العامة من حيث صياغتها وتنفيذها ، بقدر ما يمارسوه من إيقاع التأثير على تلك السياسات والتي تتضمن التشريعات والقرارات والخطط الحكومية التي تصدر من

المؤسسات الرسمية التي يعبر عنها ، بمخرجات النظام السياسي ومؤسساته ، فإن دور المواطنين يكون حول رفض أو قبول لتلك القرارات من خلال وسائل عديدة منها وسائل الإتصال أو الأحزاب والقوى السياسية و المؤسسة الدينية أوعن طريق التظاهر والإعتصام أو الامتناع من تطبيق تلك القرارات وبالتالي فأن دوره يكمن في مرحلة التقويم من خلال الرقابة المجتمعية . فان التظاهرات والأعتصامات التي كانت في العراق في الأعوام 2011 التي تم تنضيمها من قبل منظمات الجتمع المدني والتي تفاعل معها البعض من عامة المجتمع و 2015 التي أشتركت بها تيارات مدنية ومنظمات مجتمع مدني والتي جاءت كرد فعل على أداء الحكومة في تقديم الخدمات ومكافحة الفساد التي جاءت برد الحكومة باطلاق حزم إصلاحية واستمرت هذه التظاهرات حتى دخول التيار الصدري في 2016 وجميع تلك الظواهر تمثل نوع من أنواع المشاركة السياسية جميعها ساهمت في عملية رسم السياسة العامة من خلال دفع مؤسسات النظام الى إيجاد بعض الحلول للمشاكل المجتمعية . وفقاً لذلك يقع وصف نمط المشاركة السياسية الموجودة في العراق بعد عام 2005بالمشاركة السياسية المعبئة التي تكون بتوجيه الأحزاب والقوى السياسية أو المؤسسة الدينية أو وسائل الأتصال، وجميع تلك المؤسسات تمتلك قابلية إيقاع التأثير على طبقة واسعة من المجتمع، خصوصاً وأن هذا التاثير قائم على أسُس معينة قد تكون أسُس قبلية، أو دينية أو مصلحية حزبية، والسبب في ذلك يعود إلى مدخلات هذا المقوم وهي الثقافة السياسية السائدة في المجتمع كونها متذبذبة ما بين الثقافة التقليدية والرعوية من خلال هيمنة الشعور بالإغتراب على عقلية المواطن العراقي . بمعنى آخر إن هذا النوع من المشاركة السياسية يكون ممارساً في المجتمعات التقليدية التي تكون فيها مؤسسات النظام السياسي عاجزة عن تنظيم المشاركة السياسية وبالتالي تحتل الزعامات الملهمة والقيادات الحزبية أو القبلية أو المؤسسات الدينية دوراً كبيراً في توجيه المجتمع بالمشاركة أو عدم المشاركة والتي تعتبر على عدم قناعة المجتمع بالنظام السياسي ، وهنا يكون المجتمع منقاد إلى تأثير تلك المؤسسات أكثر من قناعاته الشخصية الذاتية . وقد تأخذ هذه المشاركات أشكال تعبويه متعددة منها .

1- دعوة رجال الدين في خطب الجمعة أو من خلال بيانات أو إستفتاءات تحث المجتمع إلى التوجه نحو صناديق الأقتراع وعدم ترك الأنتخابات لأن في تركها سوف تتولى نخبة غير مرغوب فيها في إدارة المؤسسات التنفيذية والتشريعية .

2- حث زعماء القبائل لقبائلها نحو المشاركة في عملية الأنتخابات ومنح الأصوات إلى شخص أو قائمة من القوائم المتنافسة .

3- ظهور قادة الأحزاب والقوى السياسية في يوم الأنتخابات بإعلان ممارستهم هذا النوع من المشاركة السياسية بغية حث الجماهير المؤيدة لهم للقدوم إلى الأنتخاب . فالمشاركة السياسية في العراق هي ليست تعبويه في وقت معين أو بحدث معين وإنما هي مستمرة على دوام الوقت من خلال تعبئة المجتمع وتوجيهه بشكل مستمر لمجمل الأحداث السياسية والاقتصادية والأجتماعية وهذه التعبئة تكون من خلال بيانات أو لقاءات أو خطب أو رؤى او برامج سياسيه .

كما تؤدي الثقافة العامة للمجتمع إتجاه النظام السياسي دوراً في إيجاد هذا النوع من المشاركة السياسية كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وما تقوم به من غرس لمجموعة القيّم والأفكار والعادات والتي تمثل بمجموعها الثقافة ، التي بدورها تحدد نمط المشاركة السياسية، إذن تمثل الثقافة السياسية في المجتمع مدخل مجتمعي ، يحدد إطار المخرج والذي يتمثل بالمشاركة السياسية

المطلب الثالث : الثقافة السياسية .

تعد الثقافة السياسية أحد مقومات فاعلية النظام السياسي ، ولذلك حرصت الأنظمة السياسية على ضرورة إيجاد ثقافة سياسية معينة تلائم مؤسسات النظام السياسي من أجل بقائه وإستمرارية بسط نفوذه داخل المجتمع . للثقافة السياسية تأثير كبيرعلى النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام إذ تدفع الأفراد والجماعات أما بإتجاه الإنخراط في مؤسسات النظام السياسي أوتدفع بإتجاه

اللامبالاة والسلبية السياسية وقد أكد "غابريل الموند وسيدني فيربا" على التوافق بين الثقافة السياسية والبُنية السياسية لأن هذا التوافق ضرورياً لتأمين إستمرار النظام السياسي، فإذا حصل تفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال.[27] فالثقافة السياسية، تفسر الظاهرة السياسية، ومن خلالها تفهم سلوكيات مجتمع معين، والتوصل إلى العوامل المؤدية إلى إستقرار أو عدم إستقرار الحياة السياسية ، فهي بذلك عنصر كبير في العمل السياسي ، لأنها تنظم التبادل السياسي ، وتتحكم بطبيعة المشاركة بوصفها أداة للإتصال ومنضماً لآليات العلاقة بين المواطن ومؤسسات النظام السياسي . [28]

وبموجب هذا التقديم عرف " لوسيان باي " الثقافة السياسية بأنها ((مجموعة القيم والمعتقدات الأساسية السائدة في المجتمعات والتي تعود غالباً إلى التلاؤم الجمعي لسلوك الأفراد في المجتمع المعين .أما " سيدني فيربا " فيعرفها بأنها المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية التي تحدد ما يحدث في السلوك والتصرف السياسي في مجتمع معين. وذهب " غابريل الموند " في تعريف الثقافة السياسية على أنها مجموعة القواعد والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية في دولة ما وفي مدة زمنية محددة)).[29]

نستطيع أن نعطي تعريفاً خاصاً للثقافة السياسية بأنها ((مجموعة القيم المعرفية والمشاعر التي يمتلكها الفرد في وقت معين، إتجاه النظام السياسي ومؤسساته وإتجاه حقوقه وواجباته التي تجعل منه مواطنا فاعلاً، والتي تمكنه من التعامل مع الواقع وفهم المستقبل من خلال التصورات المستقبلية التي يطلقها لنفسه)) .

ميز " غابريل الموند و سدني فيربا " ثلاثة أنماط رئيسية من الثقافة السياسية وهي

1-الثقافة القديمة أو التقليدية : ويطلق عليها بالثقافات السياسية المحلية أو الضيقة ، حيث يوجد هذا النوع من الثقافة في المجتمعات القديمة والضئيلة التطور وفيها تكون توجهات المواطن نحو المواضع السياسية ضعيفة بسبب ضعف الوعي السياسي ، وضآلة تطور عناصر التلاحم والإندماج، وكذلك عدم رغبة المواطنين في الإرتباط وعبر أي طريقة إيجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، والواقع إن الثقافة التقليدية ليست إلا

وضعاً لثقافات سياسية محلية قائمة على أساس القربة والأسرة والجماعة الإثنية والمنطقة وغير ذلك.[30]

2–ثقافة الخضوع أو التبعية : ويطلق عليها أيضاً بـ الثقافة السياسية الرعوية ، حيث يرتكز هذا النوع من الثقافة السياسية إلى علاقة التبعية أو الرعوية التي تدفع الأفراد إلى اللامبالاة والإغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية ، حيث ينظر الأفراد إلى النظام السياسي على إنه نظام أبوي يتعهدهم ويتولاهم وينوب عنهم في أي شيء ، تجعل ثقافة الخضوع الأفراد مجرد رعايا تابعين ، دون أي مشاركة إيجابية تصدر من قبلهم إتجاه النظام السياسي ، وهنا يبدي الأفراد تردداً عالياً من التوجهات نحو النظام السياسي وبشكل خاص نحو مخرجاته في حين تكون توجهاتهم نحو مدخلات النظام ونحو الذات كمشارك فعال ضعيف جداً . [31]

3–ثقافة المساهمة أو المشاركة : يتميز هذا النمط من الثقافة السياسية بوجود مستوى عالٍ من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال .[32] على صعيدي مدخلات ومخرجات النظام السياسي لذا يمتلك الفرد دوراً إيجابياً سياسياً من خلال المشاركة والتمثيل السياسي.[33] والتي من خلالها يستطيع الفرد من إيقاع التأثير على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الإنتخابات أو التظاهر والاحتجاج فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي أو جماعة ضغط.[34] وهنا يقوم هذا النمط من الثقافة السياسية على أساس رابطة المواطنة التي تقود الأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية والمساهمة الطوعية في الحياة السياسية ففي ظل هذه الثقافة يندفع الأفراد للإنغماس في العمل السياسي والإقدام على المساهمة النشطة في الحياة السياسية بكل مستوياتها حتى إنهم قد يشككون بالسلطة السياسية ويعتبرونها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ، إذا ما إبتعدت بأية درجة عن تلبية حاجاتهم ورغباتهم.[35] وفي ضوء ذلك تعتبر ثقافة المساهمة والمشاركة من أفضل أنواع الثقافات التي يجب أن تتوافر في المجتمع في سبيل ضمان فاعلية النظام السياسي ولا تخلو هذه الثقافة السياسية والإخريات من محتوى وهذا المحتوى هو بحد ذاته يلعب دوراً كبيراً في التأثير على النظام السياسي وفاعليته السياسية. يوضح

"صموئيل هنتنجتون" دور الثقافة السياسية في زيادة الوعي السياسي ، الذي بدوره يضاعف المطالب السياسية ويزيد المشاركة السياسية، وهذه التغييرات تقوض الأصول التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية، أنها تعقد إلى حد كبير مشكلات إيجاد أسس جديدة للترابط السياسي ولمؤسسات سياسية جديدة تجمع بين الشرعية والفعالية ، وتكون نسب التحريك الإجتماعي وتوسع مدى المشاركة السياسية عالية بينما تكون نسب التنظيم السياسي منخفضة ، والنتيجة إذن عدم الإستقرار السياسي والفوضى وتصبح مشكلة السياسة الأولية هي التباطؤ في تطور المؤسسات السياسية بحيث تتخلف عن التغيير الإجتماعي والاقتصادي . (36)

بمعنى آخر، إن زيادة الوعي السياسي لدى المجتمع التي لعبت وسائل التنشئة الإجتماعية والسياسية دوراً في تكوينه إتجاه النظام السياسي ومؤسساته ، وما يقابله من عجز مؤسساتي للنظام السياسي من خلال إستيعاب هذا الوعي والاستفادة منه فإن النظام السياسي بموجب هذا التفاوت بين بنى المجتمع وبنى النظام السياسي سوف يؤدي إلى إنهيار تلك المؤسسات بسبب الضغط المستمر الناتج عن المشاركة السياسية في المجتمع . فالنظام السياسي العراقي بعد التحول الذي حصل فيه ، بفعل التدخل الخارجي عام 2003، فأن الثقافة السياسية للمجتمع تقع بين الثقافة التقليدية والثقافة التبعية وبسبب يعود الى تراجع أغلب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأسرة والتربية والتعليم والنظام السياسي أمام دور الجماعات الثانوية وبالخصوص الأحزاب والقوى السياسية والمؤسسة الدينية . وهذا التراجع هو بسبب عوامل تراكمية عدة منذ تأسيس الدولة العراقية ، واستمرت هذه العوامل بالرغم من محاولة بعض الأنظمة السياسية التي توآلت حكم العراق ، من غرس مجموعة من القيم والمبادئ والأفكار التي تخدمها، ولمعرفة أسباب التراجع لابد من إعطاء لمحة عن النظام الإجتماعي العراقي بعد عام 2005 وفقاً للإحصائيات التي بينتها وزارة التخطيط العراقية .

أوضحت وزارة التخطيط بأن عدد سكان العراق حسب إحصائيات 2016 بلغ سكان العراق بلغ 36 مليون نسمة بواقع 50,5 % نسبة الذكور و 49,5 نسبة

الإناث وتشكل نسبة السكان بعمر أقل من 5 سنوات 14,9% والسكان بعمر 5–14 سنة بواقع 25,3% ، أما المؤشرات الديموغرافية فأن نسبة الحضر بلغت 70 % بينما نسبة سكان الريف 30% . [37] وفي إحصائيات أخرى تتعلق بنسب الأرامل والمطلقات لعام 2016 حيث بلغت (مليون و 938 الف بواقع 122,438 الف مطلقة و 1,815,562 ارملة . وأن هذا المسح لم يشمل محافظتي نينوى والأنبار وعدد من اقضية كركوك وصلاح الدين بسبب الاوضاع الامنية) .[38]

أما في ما يتعلق باحصائيات الفقر (تشير التقديرات إلى أن نسبة الفقر قد أرتفعت إلى 30% خلال عام 2016 بعدما كانت تشكل نسبة 13% في عام 2013 و 22% في عام 2014 وهو أخر مسح أجرته وزارة التخطيط حول الفقر) .[39] أما فيما يتعلق بنسب البطالة حيث (أوضحت الوزارة أن نسبة البطالة في العراق كانت في عام 2006 تمثل نسبة 17,5 % وفي عام 2008 كانت بنسبة 15 % حسب مسح البطالة لعام 2008 ، و في عام 2012 كانت النسبة 11,9%) . [40]

وفي وقت سابق لهذه الأحصائيات في عام 2015 أعلنت وزارة التخطيط بأن نسبة الأمية (وفق نتائج المسح الوطني للنازحين لسنة 2014 الذي نفذه جهاز المركزي للإحصاء في بداية عام 2015 بينت أن نسبة الأمية في العراق بلغت 18%).[41] بالمقابل فأن عدد التلاميذ التاركين للدراسة الابتدائية الحكومية في العراق بستثناء أقليم كردستان هي 109526 للعام الدراسي 2011– 2012 و 99205 للعام الدراسي 2012–2013 ، أما في العام الدراسي 2013–2014 كان عددهم 101043 وفي العام الدراسي 2014–2015 كان عددهم 72355. أما عدد الطلبة التاركين في الدراسة الثانوية الحكومية للعام الدراسي 2011–2012 بلغ عددهم 54810 طالب ، والعام الدراسي 2012–2013 بلغ عددهم 6000, والعام الدراسي 2013–2014 بلغ عددهم 57754 ، وفي العام الدراسي 2014–2015 بلغ عددهم 54286 طالب . بالإضافة إلى عدد الطلبة التاركين للدراسة المهنية الحكومية ، فقد بلغ عدد الطلاب التاركين للسنة الدراسة 2011–2012 , (

2842) طالب ، وفي العام الدراسي 2013–2014 بلغ عددهم 1924 وفي العام الدراسي 2014 –2015 بلغ عدد الطلاب التاركين 2151 طالب . وفيما يتعلق بعدد الطلبة التاركين في المعاهد إعداد المعلمين والمعلمات ومعاهد الفنون الجميله ، فقد كان عددهم 248 للعام الدراسي 2011– 2012 و 186 للعام الدراسي 2013–2014 و 149 للعام الدراسي 2014– 2015 . [42] وفقا لتلك الإحصائيات نستطيع تحليل النظام الإجتماعي بنقاط عدة وهي :

1–أن المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية بسبب وجود أكثر من 40 % يمثلون الفئة العمرية ما بين حديثي الولادة ، للعمر 14 سنة . وبذلك لا نستطيع بأن نطلق على هذه النسبة بالمجتمع السياسي كونها لا تمارس دوراً سياسياً واقعياً في مجمل العمليات السياسية الخاصة بآليات الترشيح والانتخاب وتحمل أعباء الحياة بشكل كبير كونهم يدخلون بتطور سلوكي وهو سلوك المراهقة . الذي عادةً لا يعير أهمية كبرى للثقافة السياسية .

2–أن نسبة سكان الريف 30% التي تعتمد بشكل مباشر على ثقافتها التقليدية التي تغرسها القبيلة والعشيرة . وهنا يفهم بأن ربع سكان العراق هي يعتمدون في حياتهم على الأسلوب التقليدي للحياة وبالتالي فأن أهتمامهم للثقافة السياسية ضعيف أو يمكن توجيههم من قبل الزعامات العشائرية.

3–أشتركت جميع العوامل الإجتماعية من حيث تقارب في نسب الذكور والإناث و وجود عدد من الأرامل والمطلقات والعوامل الاقتصادية من حيث ارتفاع نسب الفقر والبطالة وعوامل تربية او تعليمية تمثل بنسب الأمية وازدياد عدد الطلبة التاركين للدراسة فضلا على عدم توفر المناهج التربوية والتعليمية التي من خلالها تستطيع تلك المؤسسات من إيقاع التاثير وغرس المفاهيم والقيّم التي يراها النظام السياسي صالحة لأستمراره ، بالأضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر . جميع تلك العوامل ساهمت بشكل أو بأخر من تراجع دور الأسرة بسبب إنشغالها بمطلبات المعيشة بدرجة الأولى أما المؤسسات التربوية والتعليمية والنظام السياسي فأنها عجزت من رسم ملامح عامة للثقافة السياسية فضلا عن إنها لم تستطيع من إستيعاب الموارد البشرية الملتحقة بها

وبذلك لجأ النظام السياسي بإفساح المجال حول التعليم الأهلي على مستوى المؤسسات التربوية والتعليمية ، مما أندفعت بعض القوى والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية إلى أنشاء المدارس والجامعات ودعمها بشكل كبير وهذا الأمر بواقع الحال سوف يؤدي إلى محاولة غرس للمفاهيم ولعدد من المبادئ الخاصه بتلك القوى والمؤسسات للمتعلمين فضلاً عن إنشاءها لقنوات فضائية خاصة بها وهنا تراجع دور الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية والنظام السياسي في غرس الثقافة السياسية أمام دور الأحزاب والقوى السياسية والمؤسسات الدينية . وبالتالي فان مخرج هذه الثقافة سوف يكون بنمط المشاركة السياسية المعبئة . بالأضافة إلى أن المجتمع العراقي وفق مكوناته يؤمن في أولويات مؤسساتية .مثل المؤسسة الدينية تحتل المكانه الإجتماعية الأولى لدى المكون الشيعي . كونه يرتبط معها أرتباطاً عقائديا يتعلق بمسألة التقليد . أما المكون السني فأن القبيلة والعشيرة تحتل المكانة الأولى لديه بسبب عدم وجود الأرتباط العقائدي بالمؤسسة الدينية الخاصة به من حيث التقليد . أما المكون الكوردي فان الزعامات السياسية تحتل المكانة الأولى لديه كونهم صانعي للحلم الكوردي من خلال سعيهم في بناء الدولة الكوردية . وهذه الأولويات لا تلغي الأدوار المختلفة التي تمارسها القبيلة والعشيرة في المجتمع الشيعي ولا تلغي دور الجامع أو المسجد أو القوى السياسية في المكون السني وكذلك الحال للمكون الكوردي . وهذا ما تم بيانه سابقاً في المشاركة السياسية.

المبحث الثاني معوقات فاعلية النظام السياسي

لكل نظام سياسي معوقات تحدُ من فاعليته وهذه المعوقات تختلف باختلاف العوامل الذاتية للنظام وتتمثل بالتركيبة السكانية ، ومقدار ونسب الثروات الطبيعة وتعددها ، ومستوى التنمية التي ينتهجها النظام السياسي ، والعوامل الموضوعية التي تتمثل بالعامل الخارجي وعلاقة النظام السياسي بالأنظمة السياسية المجاورة وعلاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها . فالنظام السياسي العراقي قبل وبعد عام 2005

يعاني من ثلاثة معوقات رئيسية تتمثل : الديمقراطية التوافقية ، والفساد و الإرهاب وسوف يتم تناول هذه المعوقات في المطالب الثلاثة لهذا المبحث .

المطلب الأول الديمقراطية التوافقية

إن التسوية السياسية في البلدان المنقسمة مجتمعياً ثقافياً أو عرقياً ، تكون وفق الترتيبات التي تضعها البلدان الديمقراطية من أجل ضمان درجة مقبولة من التسوية السياسية بين مختلف فئات السكان حيث تقع ضمن نوعين من الترتيبات هي ديمقراطية التحالفات ، والترتيبات الانتخابية وينتج عن ديمقراطية التحالفات تكوين زعماء سياسيين للتحالفات الكبيرة وذلك بعد إجراء إنتخابات بحسب أنظمة إنتخابات التمثيل النسبي، والتي تضمن لكل فئة مجتمعية حصةً من المقاعد في الهيئة التشريعية تتناسب على وجه القريب مع الحجم النسبي لأعداد أصواتها ويعتبر "آرند ليبهارت" المرجع الأبرز في هذا المجال.[43]

وقبل بيان و توضيح دور هذا النمط من الحكم ، بوصفهِ معوقاً من معوقات فاعلية النظام السياسي العراقي لابد لنا التركيز على عدة أمور منها ، مفهوم الديمقراطية التوافقية الأسس الفلسفية للتوافقية ، خصائص وآليات الديمقراطية التوافقية ، ومخرجات هذا النمط . فالديمقراطية التوافقية أو التشاركية أو التحالفات ، كما يطلق عليها البعض تعرف على أنها ((هي استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب ، بدلاً من التنافس وإتخاذ القرار بالأكثرية)).[44] وقد عرفها " روبرت دال " بأنها ((عملية توزيع السلطة السياسية على العديد من مراكز القرار ونخبها... وتكون السياسة في غالب الأحيان موضوع مساومات ونقاشات متعددة ، تهدف للوصول إلى اجماع معين أو إلى إتفاق بين مختلف الاجزاء))[45], المكونة للمجتمع .

أما الأسُس الفلسفية للديمقراطية التوافقية ، فهي قائمة على ركيزتين هما ، الإشتراك بدلاً من الإقصاء و التجانس والإنسجام بدلاً من التنافر والتجزئة. يوضح "رند ليبهارت " الأسُس الفلسفية للنموذج التوافقي للديمقراطية ، حيث ينطلق في بيان

فلسفته إن التأويل القائم على الأغلبية للتعريف الأساسي للديمقراطية أنها تعني " حكم الأغلبية من الشعب " وحسب هذا التأويل فإن على الأغلبية أن تحكم وعلى الأقلية أن تعارض ، ويعتبر "آرند ليبهارت " إن هذا المنطق يتعارض مع رؤيته القائمة على التوافقية الديمقراطية ، حيث يشير " ليبهارت " إلى عالم الاقتصاد السير " أرثر لويس " في دعم رؤيته عندما عبر الأخير ، إن حكم الأغلبية والنمط السياسي الذي يحمله بين طياته والقائم على وجود حكومة في مواجهة معارضة يمكن النظر اليه بوصفهِ خلواً من الديمقراطية ، لإنه مبدأ يقوم على الإقصاء، ويقول " آرثر لويس" إن المعنى الحقيقي أو الرئيسي للديمقراطية هو إنه " ينبغي على الجميع المتأثرين بقرار معين أن تتوافر لهم فرصة المشاركة في إتخاذ القرار وهذا القرار أما بشكل مباشر وأما من خلال ممثلين منتخبين " أما في معناه الثانوي فهو " وجوب أن تسوده إرادة الأغلبية " فإذا كان هذا يعني أن تقوم الأحزاب السياسية الفائزة بإتخاذ كل القرارات الحكومية وأن على الخاسرين أن ينتقدوا فقط وليس لهم أن يحكموا ، فإن المعنيين غير متوافقين فإستبعاد الجماعات الخاسرة من المشاركة في صنع القرار أمر ينطوي على إنتهاك واضح للمعنى الرئيسي للديمقراطية . [46]

أما الركيزة الثانية تقوم على أساس تصور قائم إذا ما تم إعتماد أسلوب الحكم بالأغلبية في مجتمع غير متجانس أو قليل الإنسجام ، فإن السياسات التي تكون في هذه المجتمعات ، تدافع عنها الأحزاب الرئيسية وتتشعب فيما بينها بدرجة أكبر وتأتي ولاءات الناخبين لتتخذ طابعاً أكثر صرامة على نحو متكرر ، وبما يقلل من إحتمالات تناوب الأحزاب على الحكم ، في المجتمعات التعددية بصفة خاصة – وهي المجتمعات التي تتسم بوجود إنقسامات حادة داخلها على الصعيد الديني أو الأيديولوجي ، أو اللغوي أو الثقافي ، أو العرقي ، بشكل يجعلها عمليا مؤلفة من تجمعات فرعية لكل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط الخاصة بها ووسائطها الخاصة بالتواصل ، وبهذه الظروف نجد أن حكم الأغلبية لا يكون غير ديمقراطي فحسب بل يتسم بالخطورة . [47] بمعنى آخر ، أن المجتمعات المتعددة التي تعاني من عدم التجانس والإنسجام فيما بينها ، عندما يتم إعتمادها النمط الديمقراطي القائم

على أساس حكم الأغلبية ، فإن هذا النمط يحول النظام الإجتماعي قائم على ولاءات حزبية ضيقة مانعة لإنضمام الآخر لها ، لذلك فإن اشتراك جميع هذه الأحزاب والقوى السياسية التي تعبر عن هذا النسيج المجتمعي " لديني أو الإثني" في حكم واحد وتوافقي قد يقرب نوعاً ما من التجانس أو الإنسجام كون أن الجميع يحكم . ولا تخلو هذه المنطلقات الفلسفية التي إعتمدها "آرند ليبهارت" من الانتقادات ويمكن أن نطرح البعض منها .

1–إن نمط ديمقراطية الأغلبية ليس بضرورة نمط إقصائي للأقليات أو لفئات المجتمع بالرغم من تنوعها ، بالإمكان أن تكون هذه الأقليات هي الأغلبية إذا ما تم إئتلافها مع أقليات أخرى وبالتالي تمارس الحكم .

2–إن ديمقراطية الأغلبية ليست بالضرورة تمثل صراعاً حزبياً بقدر ما هي صراع برامج سياسية انتخابية ، فالمواطن ممكن أن يصوت للأقليات المعارضة وفق ما تعرضه هذه الأقليات أو المعارضة السياسية من أخطاء وقعت بها حكومة الأغلبية أو تنصلها من وعود قد قطعتها إلى المجتمع ، أو من خلال ما تتبناه المعارضة من مشروع داخلي أو خارجي تحاول من خلاله كسب ثقة الجماهير بها .

3–إذا كانت ديمقراطية الأغلبية هي إقصاء للأقلية المعارضة وأن التوافقية هي إشراك الجميع في الإسهام برسم السياسة العامة فإن مفهوم العدالة السياسية والانتخابية لا وجود لها ،هذا الأمر يؤدي إلى مصادرة رغبة الجماهير على حساب الأقلية بسبب ضمان ممارسة الأقلية في الحكم .

أما خصائص الديمقراطية التوافقية التي أوضحها " أرند ليبهارت " تتمثل بالآتي :

1–حكم الإئتلاف الواسع : بمعنى أن يكون تشكيل السلطة السياسية من خلال إئتلاف واسع من القادة السياسيين للقطاعات الهامة في المجتمع التعددي ويطبق في النظام البرلماني بتشكيل حكومة ائتلافية واسعة ، كما يمكن تطبيقه في النظام الرئاسي عن طريق إنشاء مجلس رئاسة واسع أو لجنة واسعة ذات صلاحيات هامة أو ائتلاف واسع من رئيس وغيره من قادة الفئات الرئيسية ، وأن قيمة حكم الإئتلاف الواسع في

أي شكل مؤسساتي يتخذه ، تكمن في القدرة على أن يمثل توافقية تتخذ فيها القرارات الجوهرية بطريقة تؤمن التوازن القطاعي . [48]

2–الإستقلال الفئوي أو الذاتي والفدرالي : يعرف بإنه الإستقلال أو الإنعزال الذاتي لحكم الأقلية ، أو تمتعها بحق التقرير والتصرف في الشؤون التي تعنيها و مشاركتها لفئات أو الأقليات إخرى في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمصالح الوطنية وبإدارة البلاد ، وهناك صيغ متنوعة للفدرالية منها الثلاث الآتية :– [49]

أ– الفدرالية العشوائية : ترسم الحدود الداخلية بفعل إعتبارات متنوعة مثل الأحداث التاريخية والحواجز الطبيعية والصراعات السياسية . بمعنى آخر عدم تواجد مجتمع متجانس في مكان واحد وإنما قد تتداخل فئات المجتمع ضمن حدود معينة .

ب– الفدرالية الفئوية :تطابق الحدود مع توزيع الفئات الجغرافية ، أي لتشجيع البعض منها على التجمع في كيان واحد من الكيانات التي تضمها الدولة .

ت – الفدرالية الشخصية : تسمى على أساس إعطاء المواطن حق إختيارالقومية أو الإثنية التي يرغب بالإنتماءِ إليها .

3– الفيتو المتبادل : يمثل الفيتو المتبادل ضمانة للأقليات مع أنها ليست ضمانه مطلقة أو خالية من العيوب ، لذلك ينبغي للقرارات أن تتخذ في الإئتلافات الواسعة وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات فإن تمثيل الأقلية يمنحها فرصة لتقديم إقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الإئتلاف لكنها قد تهزم أمام الأكثرية وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية للأقلية فإن الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر . [50]

4–النسبية : تطبق النسبية عندما يكون المجتمع تعددياً بحيث يتكون من فئتين رئيسيتين أو أكثر وليس من الضروري أن تكون هذه الفئات متساوية من حيث العدد ، ولكن متقاربة من حيث عددها ووزنها الإجتماعي والثقافي وحجمها الاقتصادي فكل هذه العوامل تسهم في معاملة الفئات على نفس المستوى من الأهمية ، وتقتضي النسبية انعكاساً لأحجام هذه الجماعات في مؤسسات الدولة وأنشطتها وتتجلى النسبية في التوزيع العادل للمناصب وللمسؤوليات وإشتراك الفئات المؤتلفة بصورة

تتناسب مع حجم وأهميتها في آليات ومواقع صنع القرار وفي سائر السلطات بما فيها الإدارة المدنية والأمنية .والتوافق على القرارات عبر أسلوب الصفقات أو عبر تفويض قادة الجماعات الرئيسيين بالتفتيش عن الجوامع المشتركة وبالوصول إلى تفأهم . [51]

ففي النظام السياسي العراقي إنتهجت النخبة السياسية قبل وبعد عام 2005 * نمط الحكم التوافقي في إدارة النظام السياسي والعملية السياسية على مستوى تشكيل الحكومات بعد عام 2005 على مستوى السلطة التشريعية فرئيس مجلس النواب يمثل المكون السني تتفق عليه الأطراف السياسية التي تمثل المكون السني وكذلك النائب الأول يمثل المكون الشيعي والنائب الثاني يمثل المكون الكردي وبمجموع هؤلاء يتكون مجلس الرئاسة الذي له الحق في طرح المواضيع وإدخالها ضمن محور الجلسات وكذلك رئاسة اللجان البرلمانية توزع ما بين هذه المكونات وفقاً للمقاعد التي يحرزها الحزب أو القوى السياسية مع الأخذ بعين الإعتبار حصة المكون من اللجان، وعلى مستوى السلطة التنفيذية من خلال رئيس الوزراء الذي يمثل المكون الشيعي والنائب الأول يمثل المكون السني والنائب الثاني من المكون الكردي وفي الدورة الثانية والربع الأول من الدورة الثالثة تم أضافة نائب ثالث شيعي ، أما توزيع الوزارات وأهميتها تذهب على أساس تقاسم ثلاثي يرتكز على حصة كل حزب أو قوى سياسية ، أما الجزء الثاني الذي يتمثل برئيس الجمهورية هو للمكون الكردي والنائب الأول للمكون الشيعي والنائب الثاني للمكون السني ، هذا على مستوى توزيع المناصب والمسؤوليات .وهنا أرست دعائم النظام الديمقراطي التوافقي كطريقة حكم لنظام جمهورية العراق ، وهذا نمط الحكم قد خلفَ مخرجات سلبية في النظام السياسي العراقي منها .

1-المحاصصة الحزبية : يتمثل هذا الأسلوب بتقسيم وظائف السلطة بين الكتل البرلمانية بهدف إستمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية ، وإن إستمرار هذا النهج سوف يمكنهُ من أن يصبح عرفاً دستورياً .[52] وتعتمد المحاصصة على الإستحقاق الكمي للمكونات المشاركة في العملية السياسية و أصبحت المحاصصة منهجاً سياسياً يسمح لجميع المكونات الحزبية

الفائزة في الإنتخابات بالإشتراك في العملية السياسية على مستوى السلطة التنفيذية . وهذا يمثل تقسيم لمراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية .[53] إذ تظن الأحزاب والقوى السياسية العراقية إن سياسة المحاصصة تمثل إستحقاقاً وطنياً للمكونات الإجتماعية المضطهدة في عهد نظام البعث ، وتعويضاً لما أصابها من أضرار في تلك الحقبة لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الإجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية ، أي اعتماد دولة المكونات بعيداً عن مبدأ المواطنة .[54] ، وهذا المخرج قد خلفَ آثاراً سلبية تكمن بالآتي :

أ- تجسيد الطابع الطائفي والقومي على حساب الطابع الوطني .

ب- شخصنة المؤسسات فإن كل وزارة إذا ما إسندت وظيفتها إلى جهة سياسية سرعان ما تقوم هذه الجهة من فرض توجهاتها الحزبية أو الشخصية على الوزارة وإدارتها.

2-غياب المعارضة السياسية : إن إعتماد الديمقراطية التوافقية كنمط حكم يؤدي بواقع الحال إلى إلغاء المعارضة التي قد تكون غالباً تمثل الأقلية وأن إشراك جميع الأحزاب والقوى السياسية في العراققي السلطة التنفيذية فإن هذا يعني إنعدام المعارضة والتي بدورها تؤسس الى إنعدام الرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية التي تتجسد في الوزارة . أثبتت الديمقراطية التوافقية ، خلال السنوات الماضية ، وصفة مثالية للفشل السياسي في إدارة الحكم إذ أصبح الوزراء فيه مسؤولين أمام كَتلهم وقادة مكوناتهم وليس البرلمان، أو رئيس الحكومة .[55] وإن غياب المعارضة أدى إلى نقص كبير في بناء الدولة الديمقراطية حيث تنعدم إمكانية المحاسبة والمراقبة.[56]

3-تجزئة المجتمع ونقله من المجتمع متعايش نسبياً إلى مجتمع متقاتل : خلّف هذا النمط من تحويل الأزمات إلى صراعات ، ومن ثم إلى إنقسام طائفي وديني وعرقي بسبب إنتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الإنتماءات والولاءات .[57] وهذا التخلف هو تراكمي بسبب تراجع وسائل التنشئة الإجتماعية والسياسية من رفع مستوى المواطنة في نفوس الأفراد ، مما دفع هذه الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة إلى عدم ثقتها

بالمكونات الأخرى مستصحبة معها الحوادث السياسية السابقة حتى يتفاعل المجتمع ومكوناته مع تلك الرؤى أو الاحداث " فالشيعة " يتخوفون من محاولة رجوع حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كانت تتمثل قيادته بقيادة سنية تمثلت بـ " صدام حسين " لما عانوه من ظلم وإضطهاد ، أما " السنة " فإن القيادات السياسية والحزبية تحاول تسليط الضوء حول مخاوف تجاهل السنة وإحتكار الحكم على الشيعة الذي يعتبرونه إمتداداً لجمهورية إيران الإسلامية ، أما " الاكراد " فإن دعواتهم لجماهيرهم تنطلق من الحلم الكردي الذي يتمثل بإنشاء دولة كردية مستقلة ، وطرح المخاوف من إستبداد العرب في الحكم وما يترتب عليه من تبعات قد تتكرر كما مرت بهم بالسابق مثل أحداث (حلبجة)، جميع تلك الأمور وغيرها أدت إلى تقسيم المجتمع بين هذه المكونات وبهذا فقد أنتقل المجتمع العراقي من مجتمع متجانس نسبياً إلى مجتمع غير متجانس بسبب طموحات النخب السياسية. القائمة على تسيس الهوية الطائفية التي حولت المكون الإجتماعي إلى حزب سياسي أو أحزاب أو قوى سياسية ، لها صفة إجتماعية حصرية ، أحزاب أو قوى شيعية ، وأخرى سنية ، وثالثة كردية في ظاهرة إستقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبيته ، لذا تعوّق مفهوم المواطنة وأدى إلى إضعاف الهوية الوطنية . [58] ومن خلال ما تقدم نؤكد ما تم قوله ((لم ينظر إلى الديمقراطية التوافقية في العراق من قبل النخب الحاكمة على أنها وسيلة لتجنب النزاعات ولحل النزاعات وتحقيق الإستقرار وتحسين الأداء المؤسساتي الذي بدوره يحقق بناء دولة عصرية بقدر ما عدت هدفاً نهائياً وجامداً ، وبدلاً من إستخدام الوسيلة للمحافظة على الإستقرار السياسي ، إستخدم الهدف من أجل تكريس الواقع دون تغيير والتمسك بالسلطة)) [59] لذا فإن الديمقراطية التوافقية بنسختها العربية وأنموذجها العراقي ، باتت تكرس الطائفية فيها وأصبح البلد مكوناً من كتل طائفية وليس من شعب ، تعمل على تغييب مفهوم الأمة لصالح الجماعات وبإعادتها لإنتاج الإنغلاق الطائفي والأثني ، فأنها تصنف الفرد قسراً وتضعه في خانة مرغماً فيكون أسير ماضٍ لا متطلعاً لمستقبل، ويجب أن يفهم من أن الدعوة إلى الحد من التوافقية ليس بقصد إلغاء الشريك الآخر بل بقصد التأسيس لبيئة سياسية فاعلة وهذه تتطلب بلا شك وجود سلطة سياسية

مركزية قوية لتصحيح الإختلالات السابقة .[60] وبهذا فإن الديمقراطية التوافقية هي معوق أمام تحقيق فاعلية النظام السياسي ، خلقت تحديات داخل بنية المجتمع تمثلت بالإندماج وفي بنية النظام السياسي تمثلت بالمواطنة .

المطلب الثاني الفســـاد .

يعد الفساد ظاهرة إجتماعية أرتبطت بوجود الإنسان، مما أنعكس ذلك على الأنظمة السياسية كافة مهما كان شكلها ديمقراطياً أو شمولياً ، إلا أن الفارق يكمن بوجود مؤسسات ذات إختصاص تتولى مهمة معالجة الفساد ونشر ثقافة الوقاية ، يتفاعل معها المجتمع من خلال مشاركته في رصد الخلل الذي يصيب تنفيذ السياسة العامة ، مما يعزز ثقة المجتمع بالنظام السياسي ومؤسساته إذا ما أخذ هذا التفاعل بمنظار إيجابي ، وبخلافه فإن الفساد يترك آثاراً سلبية تهدد وجود لنظام السياسي إبتداءً من عدم وجود الثقة التي بدورها سوف تؤدي إلى سحب الشرعية ويكون لنظام السياسي قريب للإنهيار . وقبل الدخول في آثار الفساد على النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 لابدَ لنا ، أولاً من بيان الفساد وأسباب وجودهِ .

فالفســاد ، يعرف على إنه ((إستخدام المنصب العام ، لتحقيق مكاسب خاصة ، ويشمل الرشوة والإبتزاز ، وهما ينطويان على مشاركة طرفين على الأقل ، ويشمل أيضا ً أنواعاً أخرى من إرتكاب الأعمال المحضورة التي يستطيع المسؤول القيام بها بمفرده ، ومن بينها الإحتيال والإختلاس وعندما يقوم السياسيون وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة لإستخدام الخاصة وإختلاس الأموال العامة)) .[61]

يعطي " صموئيل هنتنغتون " مفهوماً للفساد فيعرفه بإنه ((سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة)) .[62]

وعرفهُ " هنتنغتون " في موضع ثانٍ على إنه ((أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة ، التي شهدها عصرنا الحالي ، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة

الإنحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب ، بل هو نتيجة لإنحراف القيم والأعراف ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة » . [63] وعلى إعتبار أن الفساد هو واحد من الظواهر الإجتماعية التي تعاني المجتمعات كافة منه وهو محل إهتمام المختصين في مكافحة الفساد على مستوى منظمات دولية وإقليمية ومحلية فإنه لا يوجد تعريف شامل ، جامع يبين معناه . نستطيع ان نعطي مفهوماً للفساد على أنه ، مجموعة الإنحرافات الإدارية والمالية التي يرتكبها الموظفون العامون والمكلفون بخدمة عامة ، بقصد أو بدون قصد إتجاه تنفيذ السياسة العامة بهدف تحقيق مكاسب مادية " أموالاً " أو معنوية " دعماً " .

تشير جميع هذه التعاريف إلى تخلف أو تراجع المؤسسات العامة ، أي إلى تحريف المبادئ التي يستند اليها النظام السياسي وبذلك فأنها تبرز وجود تعارض في الشرعية بين غاية سياسية وغايات منافسة .[64] وأن هذا التخلف هو ليس وليد حالة فطرية ، أنما جاء نتيجة أسباب موضوعية وذاتية لنتاجات النخب السياسية الحاكمة بالدرجة الأولى والمجتمع ونوعية القيم والأعراف السائدة فيه التي قد تكون ملائمة لوجود بيئة الفساد . ومن أجل معرفة ذلك لابد من معرفة أسباب وجود وإنتشار الفساد ، فأسباب وجود الفساد في النظام السياسي ، فهي كثيرة ومتنوعة ويمكن تحديدها بالآتي : – [65]

1– أسباب سياسية : تتمثل الأسباب السياسية بصوره جلية في التحولات السياسية أو الإنتقال السياسي الذي ينتج حالة عدم الإستقرار السياسي ، وهذا الأمر يهيئ إلى ظهور الفساد ، وتزداد فرص إنتشاره بسبب ضعف أداء الأجهزة الرقابية . ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد ، وذلك لإنغماسها هي أو بعض أطرافها بقضايا الفساد أو عدم تفاعلها مع إجراءات مكافحة الفساد وسيادة القانون وضعف أو عدم إستقلال القضاء ، وبالتالي فإن عمليات معالجة الفساد تكون أقل بكثير من إنتشاره . ضعف مؤسسات المجتمع المدني وضعف فاعلية رقابتها ، وضعف الشعور الوطني ، وتداخل العلاقات والمجالات بين السياسة والمال . ويضاف إلى ذلك ضعف

دور السلطة التشريعية في ممارسة دورها الرقابي بسبب إشتراك جميع الأحزاب والقوى السياسية في تشكيل الحكومة، وبهذا يتم غياب المعارضة السياسية ، ويتلاشى دورها .

2–أسباب تشريعية وإدارية وتنظيمية: تتجسد في صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وغموض القوانين. بمعنى جعل النصوص قابلة للتفسير لأكثر من معنى.

البيروقراطية الإدارية. منح الموظف صلاحيات تقديرية واسعة دون ضوابط ورقابة فاعلة، حيث يكون من حق الموظف أو المكلف بخدمة عامة فرصة عرقلة وتأخير المعاملات كافة بقصد المساومة ، وكذلك المحسوبية والمحاصصة في تعيين الموظفين بمختلف درجاتهم الوظيفية يؤدي إلى تراجع معيار الكفاءة والنزاهة أمام الولاء والتحزب ، وعدم إتخاذ الإدارات أو المؤسسات للعقوبات التأديبية الملائمة بحق الموظفين والمكلفين بخدمة عامة بدواعي إنسانية أو حزبية أو طائفية. جميعها تؤدي الى وجود ظاهرة الفساد وإنتشارها بشكل كبير في مؤسسات النظام السياسي.

3–أسباب اجتماعية: تتكون في آثار الحروب والسلوكيات الناجمة عنها في المجتمع، وإنتشار بعض القيم التقليدية الطائفية والقبلية والعشائرية والروابط الفئوية على النسب والقرابة، كما أن عدم الإستقرار السياسي والصرعات المحلية يولدان شعوراً بالقلق وعدم الإطمئنان إلى المستقبل ، حيث يسعى كل من إستطاع لتكوين قدرمن المال إحتياطياً لمواجهة المستقبل ، إضافة إلى إنتشار الفقر والجهل والظلم وعدم وجود ثقافة عامة للمواطنة التي تعزز معيار النزاهة وغرس القيم والأخلاق الحميدة في نفوس الجيل الجديد مما يؤدي إلى سيادة السلوكيات الإجرامية .

4–أسباب اقتصادية : الأوضاع الاقتصادية ، غالباً ما تكون محفزة لسلوك الفساد ، ومنها تدني مستوى المعيشي للعاملين في كلا القطاعيين الخاص والعام ، والتفاوت في التوزيع الدخول بين أفراد المجتمع . وضعف إنشاء المشاريع وضعف الإستثمار تؤدي إلى زيادة نسب البطالة داخل المجتمع ، مما تدفع البعض إلى البحث عن مصادر مالية غير مشروعة لسد النقص المالي الحاصل جراء هذا العامل أو نتيجة للعوامل الأخرى.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق ، أقر دستور جمهورية العراق لعام 2005 ,

إنسجاماً مع أوامر سلطة الائتلاف المؤقته تشريع المؤسسات الرقابية في النظام

السياسي العراقي ، فالمادة 102 من الدستور أشارت إلى وجود هيئة النزاهة وفي المادة 103 نصت على وجود ديوان الرقابة المالية بوصفها هيئات مستقلة تخضع لرقابة ومسؤولية مجلس النواب ، وإستمر العمل بوجب الأوامر الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة، لحين تشريع قانون لكل هيئة، وبالفعل في عام 2011 تم إصدار القانونيين الخاصين بكل من هيئة النزاهة بالرقم 30 وديوان الرقابة المالية بالرقم 31، فيما بقي أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 57 لسنة 2004 نافذاً ولم يتم إصدار أي قانون لحد الآن. على الرغم من وجود هذه المؤسسات الإتحادية ، ووجود لجان رقابية أخرى ، فإن تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسة النظام السياسي العراقي كان الأبرز قبل وبعد عام 2005 ، وخلفَ آثاراً سلبية على فاعلية النظام السياسي خصوصاً وإن الأسباب الموجبة من إيجاد هذه المؤسسات الرقابية في النظام السياسي العراقي هي لتصحيح الإنحرافات التي ترافق عملية تنفيذ السياسات العامة ، وتعزيز ثقة المجتمع بالحكومة ، والحفاظ على المال العام ، ومحاسبة المفسدين ، إلا أنه في واقع الحال ، لم تكن هذه المؤسسات قادرة على الحد من مظاهر الفساد بشكل عام وهذا الأمر يمكن تعليله بأسباب عدة منها :

1- التأثير السياسي على إدارة هذه الهيئات ، كون إدارة هذه الهيئات تم إشغالها بالوكالة ، وأن عملية تكليف الرئاسات هي من إختصاص السلطة التنفيذية المتجسدة برئيس مجلس الوزراء .

2- حداثة الأجهزة الرقابية ، فإن الكوادر التي تعمل بها هي قليلة الخبرة وهذا الأمر يصعب عليها في كشف حالات الفساد التي تتم بصوره عالية من الحرفية والدقة ، بالرغم من قدم ديوان الرقابة المالية في النظام السياسي كجهاز محاسبي إلا أن كوادره بعد 2003 كانت حديثة التعيين .

3- إن نسبة إنتشار مظاهرالفساد ، أكبر من الجهود التي تبذل من قبل تلك المؤسسات كونها تعمل بصورة أشبه بالمعقدة إبتداءً من إستقبال المعلومات أو البلاغات وتحليلها وجمع الأدلة وتحويلها إلى السلطة القضائية

من خلال القاضي المختص الذي يبت في قضية الفساد .فأن قيمة الفساد المحددة في الدعاوى مقدار المبالغ المسترجعة

تشير الإحصائيات بأن هيئة النزاهة قد قامت بالتحقيق بدعاوى الفساد الإداري والمالي في مؤسسات النظام العراقي منذ عام 2005 ولغاية 2015 ، بمجموع (118,854,3) وتم إحالة المتهمين بالفساد إلى محكمة الموضوع بواقع (22,973) متهم وتم الآدانة والحكم على (10,230).[66] وبهذا فإن آثار الفساد لعبت دورا ً كبيراً في عدم تحقيق الفاعلية والإستقرار للنظام السياسي بعد عام 2005 وسوف نسلط الضوء على بعض الآثار وهي :

1-ضعف شرعية النظام السياسي :

أحد مخرجات الفساد هو ضعف شرعية الإنجاز الذي سبق وأن عبرنا عنها، بأنها أحد أركان الشرعية السياسية التي يجب أن يتحلى بها النظام السياسي والنخب السياسية التي بدورها تحقق رضا وقبول المجتمع ، وأن الفساد سوف يعرقل تقديم الخدمات وإستجابة المطالب المجتمعية وهنا سوف تنعدم الثقة بين المجتمع والحكومة وهذا الأمر قد يدفع المجتمع إلى البحث عن بدائل ربما تصل إلى تغيير الحكومة أو تغيير النظام السياسي وانعدام الثقة بجميع الاحزاب الحاكمة . وخصوصا ً إذا ما انعكس الأمر في النظام السياسي العراقي فإن ميزانياته المالية كانت في تزايد كبير منذ عام 2005 لغاية 2013 خصوصاً وانها في عام 2012 بلغت (102326898000) وفي عام 2013 بلغت (119296663096) وقد وصفت بأنها موازنات إنفجارية ولكن في الواقع إن مستوى تقديم الخدمات والمطالب للمجتمع لا تتناسب مع مقدار هذه الميزانيات والسبب يرجع للفساد .

لذلك عادةً ما تذهب الحكومات إلى تعزيز قيم الثقة بينها وبين مواطنيها من خلال العمل على تلبية إحتياجاتهم لتعزيز شرعيتها أمام المواطنين ولتحقيق الإستقرار داخل المجتمع ، لأن التراجع والبطء في تلبية إحتياجات المواطنين قد يؤديا إلى فقدان الثقة في الحكومة والنظام السياسي بأكملهِ ، وقد يترتب على ذلك أعمال الإحتجاج والتظاهر والإضراب والإعتصام وغيرها من الأعمال التي تؤدي إلى عدم الإستقرار المجتمع والنظام

السياسي.[67] بمعنى آخر فإن الفساد يضعف القدرة المؤسساتية للحكومة لإنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها وإستنزاف مصادرها لفئة معينة، وهذا بدوره يؤدي إلى تقويض شرعية الحكومة وبالتالي إلى قيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح.[68]

2–تدهور إقتصادي :

تسعى الأنظمة السياسية بالرغم من وجود مظاهر الفساد فيها بنسب معينة ، إلى زيادة النمو الإقتصادي لتحقيق الإستقرار ، من خلال عملية الإنسجام بين سياسات الحكومة والمصالح التي تمثلها من جهة ، وبين أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية العامة ، وهنا يكون النظام السياسي قادراً على إدارة وتنمية الموارد البشرية الوطنية والاقتصادية ، مما يجعل الفعاليات الإقتصادية المحلية قادرة على خلق فرص إقتصادية متزايدة من خلال المنافسة وبقاء السوق المحلية والدولية التي يمكن إعادة توظيفها في إستثمارات جديدة ، من خلال تعبئة المدخرات الوطنية ، وتوجيهها للإستثمار الإنتاجي من أجل تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي بمعدلات تتجاوز معدلات زيادة السكان الذي بدوره يؤدي تحسين المستوى المعاشي للمجتمع . [69]

وهنا يقف الفساد وراء ظاهرة تشوه الهياكل الإقتصادية في العديد من الدول النامية ، إذ يحفز الفساد على قيام مشاريع غير الإنتاجية ذات الربح الوفير والسريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل محور التنمية الشاملة والمستقلة وبهذا المعنى أن الفساد يتسبب في هدر الموارد الوطنية وتبديدها .[70] و بدوره يحول دون قيام بيئة تنافسية حره تعد شرطاً أساسياً في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية ، وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرص العمل وتوسيع ظاهرتي البطالة والفقر . [71] فإن التدهور الاقتصادي هو مخرج من مخرجات الفساد في النظام السياسي العراقي ، والأمر يعود على عدم الإنسجام بين السياسات والمصالح التي تمثل القوى والأحزاب السياسية الحاكمة وما يقابلها من تغييب للتنمية الاقتصادية والإجتماعية العامة ، وبسبب النظرة الأحادية للإقتصاد من قبل الحكومات بعد عام 2005 التي إعتمدت ولا زالت تعتمد على مصدر النفط في دعم تمويل الدولة أمام تخلف وتراجع

القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية التي من الممكن تعبئتها والتي من شأنها تخلق الفرائض الاقتصادية وتحقيق النمو في الناتج القومي .

3-غياب العدالة في التوزيع :

يرتبط الفساد بتردي أو غياب العدالة في التوزيع والثروة ، من خلال إستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الأستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام السياسي بالإضافة إلى قدراتهم على مراكمة الأصول المالية بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين النخب السياسية الحاكمة وبقية أفراد المجتمع . [72]، ويعيد الفساد توزيع الدخل والثروة في صالح من يمتلك السلطة ، والذين يثرون على نحو مستتر نظراً لطبيعة الفساد غير المكشوفة لعامة الناس . [73]

ونتيجة لتركز الثروة والسلطة لدى فئة معينة على حساب فئات مجتمعية تمثل الأكثرية فإن الأمر يؤدي زيادة في معدلات الفقر وتدني المستوى المعيشي وتراجع الشعور بالعدالة الإجتماعية ، وإنعدام تكافؤ الإجتماعي والإقتصادي .[74] وجميع تلك الأمور تؤدي الى تغيير القيم والعادات والتقاليد في المجتمع الناتج من الأحباط والحقد الإجتماعي بسبب الفارق الطبقي ، فإن ذلك يعزز ظهور سلوكيات وقيم سلبية في المجتمع مثل شرعنة أساليب الفساد مثل أخذ الرشوة أو دفعها ، وجميع تلك الآثار أسهمت بشكل أو بآخرمن عدم الإستقرار داخل مؤسسات النظام السياسي والمجتمع وأصبحت معوقاً أمام تحقيق فاعلية النظام السياسي العراقي .

المطلب الثالث : الإرهاب .

إن الآثار السلبية التي تخلفها كل من الديمقراطية التوافقية والفساد ، يمكن أن تخلق أو تقوي من وجود الإرهاب ، وهذا الأمر يدل على ضعف المؤسسات السياسية وغياب المؤسسات السياسية الفاعلة ، لذلك يقول " صموئيل هنتنغتون " إن المجتمع الذي يكون معرضاً للفساد ، يكون معرضاً بنسبة كبيرة للإرهاب ، ويستدرك قائلاً إن الإرهاب أكثر تهديداً لفاعلية النظام السياسي ولوجود النظام السياسي من

هيمنة الفساد وهذا لا يعني أستحسان صورة الفساد بقدر ما هو توضيح ،وأن كلا الفساد والإرهاب وسيلتين غيرشرعيتين . [75] ومعوقان أساسيان في عدم تحقيق الإستقرار السياسي وأحداث الهوه بين المجتمع والنظام السياسي فالإرهاب هو أكبر تحدي واجهه النظام السياسي العراقي بعد 2005 ، وقبل توضيح ذلك لابد لنا من بيان مفهوم الإرهاب . فيعرف الإرهاب بإنه ، ((جميع الأعمال الاجرامية التي ترتكب بغرض أو بهدف إثارة حالة من الذعر لدى عامة الناس ، أو مجموعة من الاشخاص ، أو يرتكبها أشخاص محددون لأغراض سياسية ، وتعد غير مبررة تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عن أي إعتبارات ذات طبيعة سياسية، أو فلسفية، أو إيديولوجية، أو عرقية، أو إثنية، أو دينية، أو غيرها، يمكن أن تستحضر لتبريرها)). [76]

عرف معجم المصطلحات الفقهية والقانونية الإرهاب بإنه ((عمل تهديدي تخريبي يقصد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأهالي وخلق الإضطراب وزرع الفوضى بهدف الوصول إلى غايات معينه)). [77] ، ويعرف الإرهاب ، بإنه ((عنف منظم متصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية معينة)) .[78]

وبذلك فإن الإرهاب هو نوع من أنواع العنف غير المشروع الذي يستهدف أرواح المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحية الخاص بهم من أجل الحصول على مكاسب سياسية أو أهداف اقتصادية ومن خلال تلك التعاريف نستطيع أن نتوصل إلى تعريف للإرهاب ، بإنه ((فعل مادي عنف أو معنوي تهديد أو كلاهما ، تقوم به مجموعة محلية أو دولية إتجاه مؤسسات حكومية أو مجتمع ، بقصد تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية)) . إن انتشار ظاهرة الإرهاب هي ليست ظاهرة عبثية بقدر ما هي نتاج من مجموعة أسباب على الصعيدين المحلي الخاص بالدولة نفسها وبالمحيط الإقليمي أو الدولي . وسوف نسلط الضوء على عدد من الأسباب التي أدت إلى تزايد الإرهاب في العراق بشكل عام هي :

1–أسباب سياسية : تأخذ الأسباب السياسية ، أشكالاً متعددة ومنها ، غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة وعدم وجود بدائل لسبل التعبير عن الآراء والأفكار وإفتقاد

القنوات الشرعية للسلوك الفكري واللفظي يجعل من المحتمل الإتجاه إلى بدائل غير مشروعة لتحقيق ذلك ، هذه البدائل تتمثل في العنف وهذا العنف قد يأخذ صورة الأنشطة الارهابية ، كما أن إفتقاد النظام السياسي القائم للشرعية وعدم توفر المساندة والتأييد الشعبي له يولدان إلى تهيئة الظروف الملائمة لنشأة وممارسة الإرهاب من جانب قوى المعارضة والمتضررة من تواجد النظام على قمة السلطة في البلاد . (79)

أو ربما السبب السياسي يرتكز على ، فساد الأحزاب السياسية الحاكمة والجمعيات أو النقابات ،وهذا الأمر ينتج عنه عزوف بعض أبناء المجتمع عن الإشراك في العمل السياسي بالدولة لعدم قناعتهم بجدوى الإشتراك فيه ، مما يترتب عليه إنعدام وجود الإنتماء لديهم . (80) أو بسبب تجاهل النظام السياسي ومؤسساته لمطالب المجتمع التي يطالب بها وأن الإستمرار بعملية التجاهل من قبل النظام السياسي قد يرفع من سقف المطالب وقد تذهب هذه الفئات المجتمعية المطالبة بالحقوق التي تراها شرعية إلى اعتماد أساليب تدريجية وصولاً لأعمال العنف التي تهدد اركان النظام السياسي وهذا ما تم حدوثه في النظام السياسي العراقي في أواخر كانون الاول لعام 2012 ، فإن تجاهل النظام للمطالب البدائية للمتظاهرين أدى إلى إزدياد الفجوة بين النظام السياسي و مجتمع محافظتي صلاح الدين والأنبار أو المجتمع السني بشكل عام ، وإنتقال التظاهرات إلى مرحلة الإعتصامات سأهم بدخول عامل آخر شجع على تحول هذه الإعتصامات إلى حاضنة ومركز لإنطلاق الإرهاب وهو العامل الخارجي ، الذي أسهم في زيادة الهوة بشكل كبير من جانب وطرق المعالجة سواء كانت سياسية ام أمنية التي إتخذتها الحكومة برئاسة " نوري المالكي " كانت تبرر عند البعض البدأ بإطلاق العمليات الإرهابية ضد مؤسسات النظام .

2–أسباب إجتماعية وإقتصادية : شكلت قضايا الفقر والبطالة خطر على المجتمعات لاسيما وأنها أصبحت غير قادرة على تنشئة أجيال قادرة في الإسهام على تقدم مجتمعاتها مما يجعل الخطر في إستمرار.(81) وقد تعاني فئات كبيرة من المجتمع الحرمان الإجتماعي بدرجة أو بأخرى ، أو لسبب لآخر – قد يكون ذلك لأسباب عرقية أو لغوية أو دينية أو مذهبية – هذا الحرمان الإجتماعي والذي يعني عدم قدرة

المجتمع أو النظام السياسي على إستيعاب تلك الفئات إستيعاباً كاملاً قد يؤدي إلى نوع من العزلة التي يفرضها المجتمع بشكل عام على تلك الفئات حيث تتقوقع هذه الفئات في أماكن محددة ويسودها الشعور بالإغتراب أو الاستلاب.[82]

وهنا يكون الميل مبني على نوع من التفكير القائم بأن الحكومة والسياسة تداران من قبل الآخرين ولمصلحة الآخرين وفقاً لمجموعة من القواعد غير العادلة وأن التغريب على هذا النحو يعزل الفرد عن باقي المجتمع لأنه يشعر بأنه لم يعد ينتمي إليه لأسباب لا دخل لإرادته فيها ، وإنما فرضتها عليه ظروف قاهرة إجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية ، ويتولد من هذا الأمر نزعة عدائية لدى الأفراد والجماعات قد تتحول إلى نشاطات سياسية متطرفة تصل في بعض الآحيان للجوء إلى أستخدام وسائل العنف غير المشروعة التي تتصف بصفة الإرهاب.[83]

3-أسباب ثقافية : ترتبط هذه الأسباب، بحالة التكوين الثقافي من حيث حالة الإنسجام والتنوع الثقافي، كلما كانت هناك درجة عالية من الإندماج الثقافي قلت درجة الميول الإرهابية، وذلك بسبب سيادة الهوية العامة وذوبان الهوية الخاصة حيث أن الهوية الخاصة والعامة تتوحدان في هوية جامعة من خلال التركيز على المشتركات وتذويب التناقضات، وتسود هنا عملية الإندماج ،ينشأ نظام سياسي يسهل الوصول فيه إلى الإجماع حول القضايا الأساسية ، وهنا يمكن القول بأن درجة التجانس هذه تقف عائقاً أمام العمليات الإرهابية ، بينما تظهر الميول الإرهابية في حالة المجتمع التعددي الذي تسوده عمليات الاضطهاد المجتمعي ، ويتكون المجتمع التعددي من جماعات تحتفظ وتتمسك بدرجة عالية بهويتها الفرعية الخاصة وبالتالي فإن هذه المجتمعات تكون عرضة أكثر من غيرها إلى أزمات داخلية بسبب تدخلات الخارج [84] بمعنى آخر ، إن عجز النظام السياسي من خلق هوية ثقافية يحاول أن يفرضها على فئات المجتمع كونه الجهاز الوحيد الذي يمتلك سلطة الإرغام والإكراه وهذه الهوية تكون منطلقاتها أو أسسها ناتجة من مجموع الثقافات الفرعية الموجودة داخل إطار الدولة ، وإن أولوية هذه الثقافات الفرعية التي تنتج ولاءات فرعية سوف تخرج عن نطاق الدولة أو النظام السياسي لترتبط بولاء دولة أخرى متجانسة مع ثقافتها وفكرها الديني أو

أصلها القبلي ،هذه المجتمعات تكون عرضة أكثر من المجتمعات الأخرى للإرهاب بسبب سيادة ثقافة عدم قبول الآخر على ثقافة التسامح الوطني .

4–أسباب خارجية : يلعب الدور الخارجي التي تمارسه دولة ما بحق دولة أخرى ، في خلق الفوضى والعنف وعدم الإستقرار في بنى النظام الإجتماعي برمته . فالدور الخارجي يتمثل بمساندة الدول الخارجية، للجماعات المتطرفة أو المظلومة بحسب تقديرها أو التي تم تجاهلها ، وإحتضانها من خلال الدعم المادي ورفدهم بقيادات عسكرية أو التنسيق مع قيادات دينية متطرفة إتجاه النظام السياسي أو المكونات المجتمعية الأخرى، الحاضرة في وسط هذه الجماعات لزيادة الكراهية وتشجيع على ممارسة الإرهاب بدافع الجهاد ، تحقيقاً لأغراض سياسية أو طائفية لتلك الدول ويعد الهدف الرئيسي هو إسقاط الحكومات أو العمل على تغيير طبيعة النظام السياسي والإنقضاض على السلطة بسلاح الإرهاب أو تغيير القوانين والسياسات التي تتبعها إحدى الحكومات أو إحداث تغييرات جذرية في بنية السلطة . (85)

هذه الأسباب التي دفع بعض الجماعات في انتهاج أساليب العنف الإرهابي للحصول على مكاسب متنوعة قد تكون سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية، ويجب على النظام السياسي أن لا يواجهها من خلال المعالجات الأمنية فقط لأنها لم تعطِ حلول جذرية، مالم يتحقق الإندماج المجتمعي والهوية الوطنية والمشاركة السياسية .

أما بخصوص أساليب الجماعات أو التنظيمات الارهابية ، فأنها مختلفة بإختلاف الظروف الذاتية والموضوعية للبلد المستهدف ولنوعية وقدرة وتمويل هذه المنظمات ولطبيعة أهدافها . فأن الجماعات الارهابية في العراق إعتمدت أساليب ارهابية بعد التحول السياسي وخصوصاً بعد عام 2005 . منها "العمليات الانتحارية – المتفجرات – الإغتيال السياسي – الإختطاف" وفيما يتعلق بآثار الإرهاب ، فهي كبيرة وكثيرة في ذات الوقت على الصُعد النفسية والإجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والبيئية ....الخ ، وتخلق أجواء تتسم بالإضطراب والفوضى ولا تقتصر تلك الآثار على فترة راهنة فحسب بل تتعداها ربما إلى سنوات وعقود .(86) الإرهاب بهذا المعنى يخلق مجتمعاً تتولد فيه المشكلات ، بحيث نجد آثار الإرهاب تتحول إلى

مشكلات إجتماعية فإذا عجز النظام السياسي من حلها فأنها تتفاقم لتتحول إلى مشكلة بنائية تنتج بدورها مشكلات إجتماعية أخرى تتفاقم حتى – إذا لم تواجه – فتتحول إلى خطورة اجتماعية تهدد وجود المجتمع ذاته . [87] لذلك سوف نستعرض أهم ظاهرتين التي سببتها العمليات الارهابية والعنف الطائفي في العراق بعد 2005 .

1–القتل والإصابة :

يعدُ القتل وتدمير حياة الإنسان واحدة من مخرجات العمليات الإرهابية والعنف الطائفي الذي سادة العراق بعد عام 2005 ويحمل في طياته الكثير من الأهداف غير الإنسانية ومنها . خلق حالة من الذعر والخوف لدى المدنيين وخلق حالة الفوضى وعدم الإستقرار المجتمعي فضلاً عن النظام السياسي . و توجيه رسائل بأن النظام السياسي لا يستند إلى شرعية كاملة بسبب وجود معارضة قد تمارس هذه الأعمال .و التغيير الديموغرافي ، يكاد يكون من أبرز أهداف التنظيمات الإرهابية وهنا يكون التغيير الديموغرافي لمكون من مكونات المجتمع العراقي وهم " العرب الشيعة " الذين يمثلون الأغلبية في بناء المجتمع العراقي ، وذلك من خلال استهدافهم و استهداف مناطقهم بشكل واضح ، وإن إستمرار وتزايد الاستهداف إلى المكون سوف يؤدي بالنتيجة إلى تغيير ديموغرافي على نسبة السكان بشكل عام ونسبة المكون الشيعي بشكل خاص ، وهذا الأمر قد يأتي مع مرور الوقت إلى تغيير ديموغرافي على مستوى العملية السياسية ، عندما يتولد شعور لدى المكون المستهدف ، بأن النظام السياسي والقوى السياسية عاجزة عن توفير الأمن في المناطق التي تقطنها ، وتكتفي مؤسسات النظام السياسي بالتعزية أو التوجيه، بتشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة التقصير الحاصل في الأجهزة الامنية . يتضح ضعف مؤسسات النظام السياسي مما ينعكس على فاعليته بشكل عام.

ويرافق هذا الأمر إرتفاع ظاهرة اليتم والترمل ، ويتعبه . فإن عدم الشعور بالأمن والطمأنينة من شأنه أن يقلل من العدد الاجمالي للملتحقين بالمدارس ، وخصوصاً فئة البنات ، وكذلك اشتغال الكثير من الأطفال دون سن الرشد لإعالة أسرهم التي فقدت معيلها .[88] وهذا الأمر يؤدي إلى انشاء مجتمع قائم على ظواهر سلبية تبدأ من

التفكك الأسري والجهل والفقر والفساد الإجتماعي ، فإن مخرجات هذا المجتمع إذا ما قامت مؤسسات النظام السياسي في إستيعاب هذه المؤشرات فأنها سوف تنتج بالفعل مجتمع مخاطر لا يمكن استيعابه لاحقاً . حيث بينت تقارير حول ان اعداد قتلى العراق بعد عام 2005 لغاية 2007 بلغت 70414 قيل . [89] وقد بينت بيانات منظمة الامم المتحدة من خلال منظمة يونامي اعداد القتلى منذ عام 2008 والسنوات التي تلتها وهو ما موضح بالجدول ادناه . [90]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاعداد	6787	3056	2953	2771	3238	7818	14117	6850

2-النزوح :

يعرف النازحون داخلياً بحسب المبادئ التوجيهية التي أصدرتها المنظمة الدولية UN بأنهم ((الأشخاص أو المجموعات الأشخاص الذين أكرهوا ،أو قسروا على الهرب ، أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة ، كنتيجة أو بهدف تجنب آثار الصراعات المسلحة أو حالات العنف الواسع أو إنتهاك حقوق الأنسان أو الكوارث لطبيعية أو البشرية وهؤلاء الأشخاص لم يعبروا حدوداً دولية معترفاً بها)) . [91]

ولقد ولد النزوح إلى جعل بعض المناطق هي تمثل مكون إجتماعي وهو جزء من عملية فصل المكونات الإجتماعية وعملية عزلها بطرق غير مشروعة من خلال العنف الطائفي الذي بدأت إثارة واضحة بشكل كبير بعد عام 2005 ، وتحديداً في الأعوام 2006 و 2007 وبعد 10/حزيران 2014 أصبح أكبر موجة للنزوح في تاريخ العراق حيث أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في العراق من خلال رئيسها " توماس لوثر فايس " بأن نسبة النزوح من 1 كانون الثاني 2014 وحتى 31 اذار 2016 ، في العراق تخطى 3,418,332 مليون نازح .[92] جراء العمليات العسكرية للجيش العراقي وفصائل الحشد الشعبي والعشائري ضد (داعش) . فإن هذه المشكلات سوف تؤدي بواقع الحال إلى عدم إستقرار النظام السياسي معنوياً ومادياً فالجانب المعنوي يتجسد في الشعور الذي يتكون لدى المجتمع من خلال عجز النظام السياسي ومؤسساته

الأمنية المختلفة من تحقيق الأمن والتقدم على الإرهاب وأساليبه المختلفة فإن هذا الشعور يؤدي إلى عدم الثقة في النظام السياسي من قبل المجتمع ،أما الجانب المادي يمكن أن تتجسد في أمور عدة منها :

1-زيادة في الإنفاق الأمني على حساب القطاع العام والخدمي والإنتاجي وهذا لا يعني سوى مزيد من خلل في التوزيع الموارد على المواطنين ولا يعني هذا إلا مزيداً من عبء الحياة اليومية على المواطن العادي الذي يفكر أولاً في إحتياجاته الضرورية ، حينئذ لم يدور في ذهنه تسويغ جدوى هذا الإنفاق الأمني / العسكري وهذا الأمر بحد ذاته يعبر عن خلل في الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي . (93)

بمعنى أن توجه الحكومة بزيادة الإنفاق على السلاح وبناء القوات عسكرية إضافية أو التجنيد العسكري أو الأمني وما يستلزمه المجهود الحربي في الحرب ضد الإرهاب من إنفاق مكثف على حساب الإنفاق الإجتماعي مما يؤدي إلى تعميق مشكلات إجتماعية مثل الفقر والبطالة وتراجع المشروعات الإنتاجية .(94)

2-إنخفاض الاستثمارات الحكومية في مشروعات التنمية وكذلك إنخفاض أو هجره الاستثمارات الأجنبية من الأماكن التي تشهد نزاعات مسلحة ،كلما تمددت النزاعات هرب رأس المال . (95)

3-عبء مالي يتضمن بالتعويضات ، من حيث تعويض ذوي الضحايا وتعويض الجرحى والممتلكات الخاصة ، التي تعرضت إلى الانتهاك والدمار. وكذلك إعادة البنى التحتية التي نالها التخريب بسبب العمليات الإرهابية والعمليات العسكرية . وجميع تلك الأمور وغيرها تكون عبء على ميزانية الدولة وبالتالي فإن السياسة العامة التي ينتهجها النظام السياسي في العراق سوف تتجه نحو سياسة الأمن بالدرجة الأولى ، والتي على أثرها سوف يؤدي إلى تراجع السياسات الأخرى ، السبب يكمن في الإرهاب كونه أكبر معوق لفاعليه النظام السياسي بشكل عام، وبهذه المعوقات وعدم قدرة النظام السياســـــــي من معالجتها ومعالجة الأزمات الإجتماعية الأخرى، كأزمة الهوية وأزمة التغلغل وأزمة الثقة وأزمة الشرعية الأدائية، وأزمة التوزيع حيث صنف النظام

السياسي العراقي من الأنظمة الفاشلة وفقاً لسمات رسمها صندوق السلام العالمي " fund for peace " سمات للدول الفاشلة من بينها: – [96]

1–عدم قدرة الحكومة المركزية من فرض سلطتها على ترابها الوطني ، وتأمين حدودها واحتكار هذه المهمة .

2–عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم ، تفشي الفساد وانعدام التداول السلطة فيها ،

3–غياب أو ضعف النظم القانونية فيها وتهديد وحدتها وإستقرارها بالإنقسامات العرقية والدينية الحادة . وقد وضعت هذه السمات في 12 مؤشراً إجتماعياً وإقتصاديا وسياسياً وعسكرياً تتراوح قيمة المؤشر منها بين (0 – 10) ففي عامي 2005 و 2006 أحتل العراق المرتبة الرابعة عالمياً وفي عام 2007 تقدم العراق إلى المرتبة الثانية بعد السودان التي تصدرت الدول الفاشلة ، ثم تراجع بعد عام 2008 بفعل التحسن الأمني وتزايد الثقة بالحكومة المرتبة السادسة بعد عام 2009 والسابعة عام 2010 والمرتبة التاسعة عام 2011 . وبحسب مؤشر فاعليه الحكومة الذي يصدره البنك الدولي لقياس قدرة الحكومة على إدارة الحكم ويقيس الادراكات الحسية لمفاهيم (نوعية الجهاز البيروقراطي ، تكاليف المعاملات ، نوعية الرعاية الصحية ، درجة إستقرار الحكومة) وتتراوح قيمة المؤشر ما بين – 2.5 و + 2.5 والقيم العليا هي الأفضل وإن النظام السياسي العراقي حصل على مؤشر 1.65– في عام 2005 و 1.26–في عام 2009. [97] وأخيراً ، فإن النظام السياسي العراقي لا يمكن وصفه بنظام سياسي ناجح يستطيع أن يقوم ف بناء دولة ناجحة لأن بناء الدولة يتطلب وجود نظام سياسي فاعل يستطيع أن يستوعب جميع المشكلات الإجتماعية مهما كان نوعها وحجمها ، والفاعلية تستند بصورة مباشرة من خلال عمليات التبادل الكلي بين المجتمع والنظام السياسي من خلال خطط وبرامج تعرف بأنها سياسة عامة، إذن لم يمكن تحقيق الفاعلية في النظام السياسي العراقي إلا من خلال السياسات العامة التي بدورها سوف تحقق الشرعية الكاملة وبالتالي تحقيق الاستقرار .

الخـاتـمة .

تأتي أهمية دراسة " مبدأ الفاعلية في النظام السياسي " بوصفه مدخلاً في دراسة وتحليل وتقويم النظم السياسية ، كونه يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي فإن أي نظام سياسي ممكن دراسته ومعرفة مقوماته وفلسفته من خلال فاعليته . خصوصاً وأن بناء الدولة يكون من خلال رؤيتين هما الأمة ، والثانية النظام السياسي وكلا الرؤيتين تستند بشكل أو بآخر على " النخب السياسية " الموجودة في المجتمع ، فإذا كانت النخبة السياسية تهدف إلى بناء دولة فأنها تعمد بشكل كبير إلى ايجاد التفاعل بين المجتمع والنظام السياسي ، ويقوم ى هذا التفاعل على اسلوبين يسعيان لتحقيقه هما ، المبادرة: وهي التي يطلقها النظام السياسي من خلال تصوراته المستقبلية للدولة ملبياً للحاجات والخدمات والمتطلبات الإجتماعية :كالأمن والبنى التحتية ، سواء كانت صحية أم تعليمية أو تتعلق بمسألة الطاقة وغيرها من المتطلبات .، والمعالجة : من خلال مواجهة التحديات والمشاكل التي تقوض فاعليه النظام السياسي منها تحديات الإندماج والثقة والتوزيع والتغلغل والهوية .ومشاكل الإرهاب والفساد .

فكلا المبدأين يستندان إلى سياسة عامة تُمثل ، بخطط وبرامج حكومية تهدف إلى تحقيق الصالح العام لأجل تحقيق الإستقرار السياسي للنظام الذي هو إنعكاس للإستقرار المجتمعي ، وبهذا المعنى يتم الإنتقال من مرحلة النظام السياسي إلى مرحلة بناء الدولة .

ففي النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 ، لم تستطع النخب السياسية الحاكمة من تحقيق الإستقرار السياسي ولا المجتمعي ،مما إنعكس سلباً على أداء مؤسسات النظام التي باتت غير مستقرة وتعاني من سوء التخطيط ،وهدر المال والفساد ، بالرغم من وجود مقومات لبناء دولة وتتمثل (دستور ومؤسسات وشرعية الإنتخابية ،موارد أولية) ، فإن النخب السياسية الحاكمة لم تستطع من توظيف التنوع والتعدد الإجتماعي ، ولم تستغل الموارد الأولية ، التي أوردت مبالغ عالية وسميت هذه بالميزانيات الإنفجارية ، فقد ظلت مؤسسات النظام تعتمد الأسلوب الشخصنة الحزبية في إدارتها ، لتعزيز وجودها وبناء ولاءات فرعية على حساب مشروع بناء الدولة ،

ورافق ذلك الأمر مشكلتي الإرهاب والفساد، التي عجزت الحكومات الثلاث من مكافحتها والحد منها وهذا الأمر ينذر بإنهيار النظام السياسي قبل بلوغه إلى مطاف الدولة ، وبالتالي عكس النظام السياسي العراقي صورة النخب السياسية الفاشلة ، التي إبتعدت عن توظيف أمكانات النظام السياسي وقدراته في تحقيق الإستقرار السياسي للنظام تمهيداً لبناء دولة العراق الجديد، وفشلها من وضع سياسة عامة حيث لا يمكن الحديث عن فاعليه للنظام السياسي العراقي .

التوصيات .

1-الإهتمام بالبرنامج الوزاري كونه يتمتع بذات الأهمية التي تتمتع بها الوزارة من حيث منحها الثقة ولا يكتفى برسم وطرح الخطوط العامة التي تعد بمثابة أهداف الحكومة التي تسعى إلى تحقيقها وإنما يحدد مجلس النواب وقتاً كافياً ، تعد من خلالهِ الحكومة إلى تحديد المشاكل والطموحات وكيفية العمل على إنجازها وتسمى بمفهوم الهندسة (جدول تقدم الأعمال) لكي يتسنى مراقبته بشكل أكثر واقعية .

2-اللجوء إلى القواعد الدستورية في تشكيل الحكومة من خلال الحكم بالأغلبية بعيدا عن صيَغ التوافق والمحاصصة الطائفية لخلق حالة من الفاعلية السياسية بين مؤسسات النظام السياسي .

3-الإنفتاح على دول الجوار من خلال المصالح الإقتصادية المشتركة من خلال الإتفاق على إنشاء منشأت ومصانع مشتركة تكون على الحدود العراقية وبالتالي فإن حماية النظام السياسي العراقي وتحقيق الإستقرار تسعى إلى تحقيقه ذات الدول ، التي لديها مصالح اقتصادية لأن بناء الإقتصاد العراقي في الوقت الراهن يحتاج إلى وقت كبير .

4-إستيعاب المطالب الجماهيرية المشروعة ، مهما كان إنتمائها الحزبي أو الطائفي أو القومي ، لأن في تجاهلها سوف يرتفع سقف المطالب وهذا الأمر قد يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى التي بدورها تؤدي على إيجاد بيئة غير مستقرة سياسيا ، وأقتصادياً وأجتماعياً .

5–الإنتقال من الإقتصاد الريعي المتمثل بالنفط كونه المصدر الأقوى لدعم الميزانية العامة إلى الإقتصاد الشامل من خلال تشجيع الزراعة والصناعة والتجارة ، بمشاركة مؤسسات النظام السياسي (الوزارات) مع المستثمرين المحليين للنهوض بالواقع الاقتصادي وخلق شعور الإنتماء وهذا العمل هو جزء من عمليات تغلغل النظام في المجتمع .

6–نقل الصلاحيات الخاصة بالمحافظات غير المنتظمة بإقليم كونها حكومات أكثر إستقراراً من حكومة المركز ، وهذا الأمر يقلل العبء على حكومة المركز وتحميلها جميع الإنحرافات الإدارية والمالية والأمنية .

7– القيام بعقد إجتماعي جديد يعيد ثقة المجتمع بمؤسسات النظام السياسي ، من خلال إجراءات عده تتمثل بـ محاسبة المفسدين وإسناد الجهات الرقابية وتطويرها ، وتكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف وكل شكل من أشكال العنف التي تطال المجتمع العراقي بعيداً عن التمييز ، وتنفيذ الأحكام الخاصة بالإعدام بحق المدانين بتهم الإرهاب والعنف الطائفي ، وفصل العمل الحزبي عن العمل المؤسساتي من خلال عقلنة المؤسسات وإستيعابها لجميع فئات المجتمع .

8– العمل على إيجاد ثقافة سياسية إيجابية تلعب الأسرة ومؤسسات النظام السياسي والتربية والتعليم دوراً في أبرازها . بدلاً من المؤسسات الدينية والقوى والاحزاب السياسية .

الهوامش .

1- علي حسين سفيح الساعدي : آلية صنع السياسة العامة في النظام البرلماني (دراسة حالة العراق بعد 2003) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 3013، ص 23.

2- عبد الفتاح ياغي :السياسات العامة النظرية والتطبيق ، المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، بلا طبعة ، 2010 ، ص 151.

3- – غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، دار الكتب للطباعة ، بغداد ، بلا طبعة 1993 ، ص 79– 80.

4- أسامة الغزالي حرب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، بلا طبعة ، 1987 ، ص 30.

5- عبد الفتاح ياغي : مصدر سبق ذكره ،ص 338–339

6- خميس حزام والي : إشكآلية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، بلا طبعة 2003، ص 251.

7- حسنين توفيق إبراهيم : النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ط 2 , 2008 ، ص 345.

8- إسامة الغزالي حرب : مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

9- كمال المنوفي : السياسة العامة وأداء النظام السياسي ، في مجموعة باحثين : تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 1, 1988 ، ص 28.

10- كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط 1, 1987 ، ص 303– 304.

11- عبد الغفار رشاد : قضايا نظرية في السياسة المقارنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ط 1 , 1993، ص 315– 316.

12- المصدر السابق : ص 316.

13- غازي فيصل : مصدر سبق ذكره ، ص 112.

14- ينظر قرار ، المحكمة الاتحادية العليا : قرار رقم 43/ إتحادية /2010 .

15- ينظر قرار ، المحكمة الاتحادية العليا : قرار رقم 21/ إتحادية /2015

16- عادل عبد الغفار : الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة (رؤية تحليلية واستشراقية) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة – مصر ، ط 1 , 2009 ، ص 58–59.

17- كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارنه ، مصدر سبق ذكره ، ص 240–341–342 .

18- حسين عبود جاسم : التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (المقومات والمعوقات)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص 46.

19- علي بن سليمان بن سعيد : التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012، ص 50.

20- ثامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن ، ط 1, 2004 ، ص 182.

21- علي بن سليمان بن سعيد : مصدر سبق ذكره ، 51–52.

22- نقلاً عن ، مكتب سماحة اية الله العظمى السيد السيستاني ، على الرابط الالكتروني ، www.sistani.org، تم زيارته بتاريخ 8 /4/2016.

23- نقلاً عن ، وكالة الانباء السعودية : خبر منشور على صفحتها الكترونية على الرابط ، spa.gov.sa , تم زيارة الموقع بتاريخ 12/1/ 2017.

24- ينظر بتصرف ، علي عبد الأمير علاوي : احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام ، ترجمة ،عطا عبد الوهاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1, 2009 ، ص 621–622–623.

25- علي الدين هلال و نيفين مسعد : النظم السياسية العربية (قضايا الإستمرار والتغيير) ، بلا طبعة ، بلا تاريخ ، ص 337.

26- للمزيد ينظر الاستفتاء المنشور على الموقع الإلكتروني لمكتب سماحة السيد علي السيستاني ، على الرابط www.sistani.org ، تم زيارته بتاريخ 12/1/2017.

27- نقلاً عن ، حسين علوان : إشكآلية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2009 ، ص 11.

28- غازي فيصل : مصدر سبق ذكره ، ص 152.

29- نقلا عن ، علي عبد العزيز الياسري : ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر ، بحث منشور في مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 47 , 2012، ص 171.

-30 نقلاً عن ، صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده ، جامعة بغداد ، بلا طبعة 1990 , ص 409.

-31 حسين علوان : مصدر سبق ذكره ، ص 19–20.

-32 صادق الأسود : مصدر سبق ذكره ، ص 345.

-33 منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية (العراق ولبنان أنموذجاً 1990–2011) , العارف للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2012 ، ص 78.

-34 ثامر كامل محمد الخزرجي : مصدر سبق ذكره ، ص 101–102.

-35 حسين علوان : مصدر سبق ذكره ، صص 17–18.

-36 هنتنجتون صموئيل : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 1993، ص 12.

-37 نقلاً عن ، وكالة المربد الاخبارية ، بيان منشور على موقع الوكالة ، على الرابط www.almirbad.com ، تم زيارته بتاريخ 12/1/2017.

-38 نقلاً عن ، صحيفة الصباح الجديد الالكترونية ، بيان منشور على موقع الصحيفة ، على الرابط www.newsabah.com ، تم زيارته بتاريخ 12/1/2017 .

-39 نقلا عن ، شبكة أخبار الناصرية ، بيان منشور على موقع الشبكة ، على الرابط www.nasririyah.org ، تم زيارته بتاريخ 12/1/2017.

-40 تنظر ، وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء : مؤشرات التشغيل والبطالة ، تقرير منشور على موقع الوزارة على الرابط الالكتروني ، cosit.gov.iq ، تم زيارته بتاريخ 13/1/2017.

-41 نقلاً عن ، السومرية نيوز ، خبر منشور على موقع قناة السومرية الفضائية الالكتروني ، على الرابط alsumaria.tv ، تم زيارته بتاريخ 12/1/2017.

-42 تنظر ، وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء : تقرير إحصاءات التربية والتعليم الباب التاسع ، منشور على موقع الوزارة على الرابط الالكتروني ، cosit.gov.iq ، تم زيارته بتاريخ 13/1/2017.

-43 روبرت دال : عن الديمقراطية ، ترجمة سعيد محمد الحسنية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2014. ص 235.

-44 شاكر الانباري: الديمقراطية التوافقية (مفهوما ونماذجا) ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد – العراق ، ط 1 , 2007 ، ص 9.

-45 نقلاً عن ، منتصر العيداني : مصدر سبق ذكره ، ص 130.

-46 نقلا عن ، آرند ليبهارت : أنماط ديمقراطية ، ترجمة محمد عثمان خليفة عبد ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل ، بيروت – لبنان ، ط 1, 2015، ص 55.

-47 المصدر نفسه : ص 56–57.

-48 منتصر العيداني : مصدر سبق ذكره ، ص 133.

-49 انطوان مسرة : الديمقراطية التوافقية ، في مجموعة باحثين ، التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية ، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2013 ، ص 36–39.

-50 شاكر الانباري : مصدر سبق ذكره ، ص 19.

-51 انطوان مسرة : مصدر سبق ذكره ، ص 38–39.

-52 فراس البياتي : التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، العارف للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2013، ص 166–167.

-53 جعفر علوان كاظم : عدم الإستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق 2003– 2014 ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، 2015 ، ص 84.

-54 عامر حسن فياض واخرون : ولايات الشر المتأسلم ، دار العرب للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، ص 88–89.

-55 جابر حبيب جابر : الانسداد السياسي (الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق) ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط 1, 2015.، ص 45.

-56 هالة كريم تركي : التنشئة الإجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2012، ص 95.

-57 فراس الياتي : مصدر سبق ذكره ، ص 335.

-58 مها جابر سلمان الربيعي : النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (2003– 2009) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2011 ،ص 179– 180 .

-59 حسن كريم : التعددية الثقافية والسياسية وتكوين الدولة في لبنان ، في مجموعة باحثين ، إشكآلية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة :لبنان و العراق ، المركز اللبنان ي للدراسات ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2007، ص 20.

-60 جابر حبيب جابر : مصدر سبق ذكره ، ص 46.

-61 جعفر علوان كاظم : عدم الإستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق 2003– 2014 , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، 2015 ، ص 90–91.

-62 صموئيل هنتغتون : مصدر سبق ذكره ، ص 77.

-63 نقلا عن ، ناصر عبيد الناصر : دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010، ص 11.

-64 بيير لاكوم : الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، بلا طبعة ، 2009 ، ص 36.

-65 هيئة النزاهة العامة : التقرير السنوي ، 2005 ، ص 12.

-66 المصدر نفسه .

-67 حازم عمر : مخاطر أزمة الثقة بين المواطن والدولة ، في مجموعة باحثين : مجتمع المخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع ، مجلة أحوال مصرية تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 56 , 2015 ، ص 116.

-68 أحمد شلبي : الفساد السياسي (أسبابه وطرق معالجتة سياسيا – إداريا – إقتصاديا – إجتماعيا) ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ط 1 , 2012 ،ص 8 .

-69 عبد الوهاب حميد رشيد :التحول الديمقراطي في العراق (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2006 ، ص 203 .

-70 ناصر عبيد ناصر : مصدر سبق ذكره ، ص 131.

-71 مجموعة باحثين : الفساد بين التعريف والواقع وضرورة التصدي له ، دراسات عراقية ، بغداد ، ط 1 , 2009 ، ص 20.

-72 شريف أحمد الطباخ : أثر الفساد الحكومي في انتشار الجريمة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط 1 , 2012 ، ص 119.

-73 ناصر عبيد الناصر : مصدر سبق ذكره ، ص 130.

74- محمد جياد زين الدين و جاسم رمضان الهلالي : الوظيفة الاتصآلية للعلاقات العامة في التوعية لمكافحة الفساد ، بحث منشور في مجله المفتش العام ، تصدر من مركز البحوث والدراسات ، المفتش العام لوزارة الداخلية ، العدد 11 , 2013 ، ص 205 – 206.

75- ينظر بتصرف ، صموئيل هنتنغتون ، مصدر سبق ذكره ، ص 83.

76- علي بن سعيد بن عوض عسيري: مكافحة الإرهاب (دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الإرهاب) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2010 ، ص 19.

77- نقلا عن ، عمر عبد الجبار كامل الحياني : استراتيجية مكافحة الإرهاب ودورها في تعزيز الهيمنة الامريكية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2008 ، ص 52.

78- احمد فلاح العموش : مستقبل الإرهاب هذا القرن ، مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، بلا طبعة ، 2006 ، ص 20 .

79- عبد الناصر حريز : الإرهاب السياسي دراسة تحليلية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط 1, 1996 ، ص 200.

80- هبة الله أحمد حسن خميس بسيوني : الإرهاب الدولي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بلا طبعة 2010 ، ص 132.

81- حازم عمر : مصدر سبق ذكره ، ص 117.

82- عبد الناصر حريز : مصدر سبق ذكره ، ص 195–196.

83- نظر بتصرف ، صادق الأسود : مصدر سبق ذكره ، ص 595.

84- ياسر عبد الحسين : الحرب العالمية الثالثة (داعش والعراق وإدارة التوحش) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2015 ، ص 121–122.

85- ينظر بتصرف ، هبة الله أحمد حسن خميس بسيوني: مصدر سبق ذكره ، ص 132

86- صادق جبر المعموري : الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية ، الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، بلا طبعة، 2015، ص 70 .

87- ينظر بتصرف ، علي ليله : المخاطر الإجتماعية (مصادرها وأنماطها ، فواعد المواجهة) ، في مجموعة باحثين ، مجتمع المخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص 36

88- صادق جبر المعموري : مصدر سبق ذكره ، ص 72–73.

89- للنظر الى أعداد قتلى العراق ينظر موقع ساسا بوست على الرابط الالكتروني : www.sasapost.com للسنوات 2005لغاية 2007 تم زيارته بتاريخ 7/5/2016 .

90- تنظر بيانات منظمة الامم المتحدة / يونامي المنشورة على الرابط الالكتروني : www.uniraq.org منذ عام 2008 ولغاية 2015 تم زيارته بتاريخ 7/5/2016.

91- نقلا عن ، مصطفى محمود : الهجرة ، والهجرة في العراق ، في مجموعة باحثين : النزوح الكبير ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ، الإصدار 4 ، ط 1 , 2016 ، ص 41.

92- للمزيد ينظر تقرير ، الامم المتحدة – العراق : المنظمة الدولية للهجرة ، منشور على شبكة الانترنت ، على الرابط www.uniraq.org ، تم زيارته بتاريخ 10/5/2016

93- عبد الجبار أحمد عبد الله : معوقات الديمقراطية في العالم الثالث ، دار العرب للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط 1 , 2015 ، ص 90–91.

94- سامح فوزي : التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات ، في مجموعة باحثين ، مجتمع المخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص 47–48.

95- المصدر نفسه ، ص 48.

96- نقلا عن ، حسن لطيف الزبيدي : ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات , 2013، ط 1 ، ص 111.

97- نقلا عن ، المصدر نفسه ، ص 112– 113.